



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : علوم اقتصادية التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

سياسة الاستثمار في الجزائر و تحديات التمويل

تحت إشراف الأستاذ:

د/عكرمي حمو محمد

مقدمة من طرف الطالب:

مركدان نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أ. بوظراف الجيلاي	أ.التعليم العالي	مستغانم
مقررا	أ.عكرمي حمو محمد	أ.محاضر	مستغانم
مناقشا	أ.عمر قري	أ.محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2021

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة

إلى أولادي الأعزاء

إلى كل العائلة

إلى الأصدقاء والنفوس الطيبة

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

تشكرات

الحمد لله والشكر لله تعالى الذي أعان ووفق

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المحترم الدكتور " عكرمي حمو محمد "

الذي لم يبخل علي بالنصائح وتوجيهات من أجل

انجاز هذه المذكرة

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

ونحمد الله الذي وفقنا لهذا

	الفهرس
	إشكالية البحث
	فرضيات البحث
	أهمية البحث
	هدف البحث
	منهجية البحث
	الدراسات السابقة
الفصل الأول الاستثمار	
1	تمدقما
3	المبحث الأول الاستثمار في ظل النظريات الاقتصادية
3	المطلب الأول مفاهيم عامة للاستثمار
3	تمهيد
3	الفرع الأول الاستثمار لغة
4	الفرع الثاني الاستثمار اصطلاحا
4	الفرع الثالث مفهوم الاستثمار
5	الباب الأول المفهوم الاقتصادي
5	الباب الثاني المفهوم المحاسبي
6	الباب الثالث المفهوم المالي
6	المطلب الثاني نظريات الاستثمار
7	الفرع الأول الاستثمار في الفكر الكلاسيكي
8	الفرع الثاني الاستثمار في الفكر الماركسي
9	الفرع الثالث الاستثمار في الفكر الكينزي
10	الفرع الرابع الاستثمار في الفكر الإسلامي

11	المبحث الثاني واقع الاستثمار في الجزائر
11	تمهيد
12	المطلب الأول الإطار القانوني و التشريعي
14	المطلب الثاني واقع الاستثمار في الجزائر
14	الفرع الأول تطور مسار المقاولاتية في ظل الاختيارات السياسية
18	الفرع الثاني تحسين مناخ وفتح المجال للقطاع الخاص
19	الفرع الثالث لمحة عامة على طبيعة المؤسسات في الجزائر
19	الباب الأول طبيعة الاستثمارات
24	الباب الثاني توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية حسب القطاعات خلال فترة التخطيط 2004-1990
26	الباب الثالث توزيع المشاريع الاستثمارات العمومية خلال فترة 2004-1990
30	المبحث الثالث معوقات الاستثمار واليات دعمه في الجزائر
31	المطلب الأول المعوقات المباشرة والغير مباشرة للاستثمار في الجزائر
32	المطلب الثاني آليات دعم الاستثمار في الجزائر
32	الفرع الأول الهيئات و المؤسسات
35	الفرع الثاني نتائج مختلف هيئات الدعم
42	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني تمويل الاستثمارات	
46	المبحث الأول مفاهيم عامة للتمويل
46	المطلب الأول مفهوم التمويل وتعريفه
47	الفرع الأول وظائف التمويل وأهميته
48	الفرع الثاني مصادر التمويل
48	المطلب الثاني طرق التمويل

49	الفرع الأول التمويل الداخلي
----	-----------------------------

51	الفرع الثاني التمويل الخارجي المباشر
53	الفرع الثالث التمويل الخارجي غير مباشر
55	المطلب الثالث مخطط تمويل الاستثمارات
58	المبحث الثاني مصادر التمويل للاستثمارات في الجزائر
58	المطلب الأول المصادر الداخلية لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية 1990-2004
58	الفرع الأول الادخار العمومي
61	الفرع الثاني التمويل التضخمي
63	المطلب الثاني المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية 1990-2004
63	الفرع الأول التجارة الخارجية
66	الفرع الثاني المديونية الخارجية
68	الفرع الثالث الاستثمارات الأجنبية المباشرة
72	المطلب الثالث المصادر الجديدة (داخلية وخارجية)
73	الفرع الأول إصدار السندات لصالح الجمهور
74	الفرع الثاني إصدار سندات الخزينة
74	الفرع الثالث وضع آليات لامتناس الكتلة المالية في السوق الموازية
74	الفرع الرابع التمويل الغير تقليدي
75	المبحث الثالث دور راس المال الاستثماري في تمويل المشاريع
75	تمهيد
75	المطلب الأول الشركات الممارسة لنشاط راس المال الاستثماري في الجزائر
76	المطلب الثاني المحافظ الاستثمارية للشركات الوطنية
81	المطلب الثالث محافظ المشاريع الاستثمارية للصناديق غير المقيمة
الفصل الثالث دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية	
85	المبحث الأول البنوك التجارية
85	المطلب الأول نظرة عامة على البنوك التجارية
85	الفرع الأول ماهية البنوك التجارية

85	الفرع الثاني نشأة و تطور البنوك التجارية
86	الفرع الثالث تعريف البنوك التجارية
86	المطلب الثاني البنوك التجارية الجزائرية
87	المبحث الثاني بنك التنمية المحلية BDL
87	المطلب الأول تعريف بنك التنمية المحلية
87	الفرع الأول وكالة القطب التجاري الظهرة
88	الفرع الثاني وظائف وأهداف بنك التنمية المحلية
88	المطلب الثاني تمويل قرض استثماري
88	الفرع الأول تعريف القرض
89	الفرع الثاني إجراءات منح القروض في بنك التنمية المحلية
90	الفرع الثالث شروط البنك لمنح القرض
91	المطلب الثالث دراسة حالة
91	الفرع الأول دراسة ملف القرض
93	الفرع الثاني قرار منح القرض
93	الفرع الثالث لمحة عن المؤسسة الممولة و احتياجاتها
97	خاتمة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	(1-1)
22	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي	(2-1)
22	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/12/31	(3-1)
23	توزيع المؤسسات المعنوية حسب النشاط الى غاية 2019/12/ 31	(4-1)
23	توزيع المؤسسات الخاصة الناشطة عند نهاية السنة 2019 حسب طبيعة النشاط	(5-1)
28	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات خلال الفترة 1990-2004	(6-1)
36	توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2004-2015)	(7-1)
38	توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1997-2015)	(8-1)
40	تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار ANDI حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2015)	(9-1)
41	تطور عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2016)	(10-1)
43	موقع الجزائر ضمن ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2011-2016)	(11-1)
60	تطور المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2004).	(1-2)
65	تطور المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).	(2-2)
77	المحفظة الاستثمارية لشركة FINALEP	(3-2)
78	المحفظة الاستثمارية للمشاريع المالية لشركة SOFINANCE	(4-2)
79	المحفظة الاستثمارية للمشاريع المالية لشركة ASICOM	(5-2)
80	المحفظة الاستثمارية لمشاريع المالية FNI	(6-2)
95	جدول الاهتلاك للقرض	(1-3)

إشكالية البحث

تتحدد إشكالية البحث في بيان و دراسة سياسة الاستثمار و التمويل في الجزائر وأثرها على التنمية

الاقتصادية في ظل المتغيرات والتحديات العالمية المعاصرة

ولتفصيل وإثراء هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة وهي كما يلي :

- ماهية الاستثمار و ما علاقته بالتنمية الاقتصادية ؟

- ما اثر قوانين الجديدة في واقع الاستثمار الأجنبي و المحلي في الجزائر؟

- ما هو دور الجهاز المصرفي في الجزائر في تمويل عمليات الاستثمار و المساهمة في تنمية الاقتصاد

الوطني؟

- ما مدى جدوى السياسات الاستثمارية في الجزائر ؟

فرضيات البحث

للبحث مجموعة من الفرضيات أهمها :

- على الرغم من حجم الاستثمار المنفذ إلا انه مازالت هناك فجوة ونقص كبير تتطلبها حاجة الجزائر لهذه

الاستثمارات.

- عجز البنوك على امتصاص الكتلة المالية في السوق الموازية رغم كل النصوص و التشريعات القانونية المؤطرة

لهذه العملية وبالتالي خسارة مصادر التمويل هامة .

أهمية البحث

تعد مسألة الاستثمار المادي والبشري من المسائل الهامة التي تشغل بال المفكرين الاقتصاديين في العالم وعلى الرغم

من اختلاف وجهات النظر بين المفكرين الاقتصاديين عبر الزمن إلا أنهم اتفقوا على أهمية الاستثمار و دوره في

النمو الاقتصادي حيث يرجعون النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و التفاوت فيما بينها وبين الدول المتخلفة إلى جانب

كبير من مسألة الاستثمار وبما أن الاستثمار من المسائل الاقتصادية الهامة التي لها دور في التنمية الاقتصادية في

الدول النامية فهناك حاجة عند هذه الدول لإعطاء هذه المسألة أهمية كبيرة وذلك ب :

- تضيق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة

- تحسين مستوى دخل الفرد

- تعبئة الموارد المالية المحلية و الخارجية لتمويل التنمية

- مواكبة التقدم العلمي و التقني المسارع

- حل مشكلة البطالة

وتعاني اغلب الدول النامية من مشكلات لتمويل التنمية بسبب قلة لمواردها المالية وعدم كفايتها لمتطلبات التنمية المتزايدة ونضرا لكون الجزائر إحدى هذه الدول فهي تعيش هموم تلك الدول ومشاكلها لذلك فمن الأهمية بمكان دراسة سياسة الاستثمار ومصادر التمويل و مساءلة دور البنوك في تمويل الاستثمار في الجزائر و محاولة التأكيد على فعاليته في ضوء نقص الموارد المالية المحلية و التحديات الخارجية المتزايدة .

هدف البحث

يسعى هذا البحث إلى التأكيد على أهمية مختلف سياسات تمويل الاستثمار و العلاقة المتبادلة بينها و دور البنوك باعتبارها احد أهم المصادر الداخلية للتمويل و التي تساهم بدورها في تمويل لاستثمار في الجزائر و ذلك من خلال دراسة و تحليل متطلبات و واقع الاستثمار من اجل التوصل إلى حجم الفجوة الاستثمارية في الجزائر و يهدف البحث أيضا إلى معرفة الأسباب الحقيقية و المشكلات الرئيسية التي تعاني منها عملية الاستثمار في الجزائر كما يهدف إلى استعراض و دراسة مصادر تمويل الاستثمار ثم معرفة الإمكانيات المتوفرة لدى النظام المصرفي وصولا لمعرفة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمار في الجزائر و ذلك لتسليط الضوء على الآثار المترتبة على التخطيط والسياسات المتبعة تجاه مسألة الاستثمار في الجزائر

منهجية البحث

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات و المعلومات المتوافرة مستخدما بعض الجداول للتوضيح ما أمكن حيث قمنا بدراسة و تحليل واقع الاستثمار في الجزائر ومصادر تمويله كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والقياسي لدراسة مدى تأثير سياسات التمويل على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الدراسات السابقة

هناك نقص كبير وافتقار واضح إلى الدراسات الاقتصادية الجزائرية التي تتناول تحليل العلاقة بين سياسات التمويل والرؤية الاقتصادية نذكر منها :

- أستاذ منصور زين : واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 2. هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تبيان دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية وتبني سياسات جديدة.

- عليوش قربوع كمال : قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.

مقدمة :

خرجت الجزائر بعد الاستقلال و حرب التحرير المباركة بواقع مرير يعبر على همجية الاستعمار الفرنسي الذي نهب خيرات البلاد وجعل الشعب الجزائري يعيش في فقر متقع دون أفق. و بدأت مرحلة جديدة مع الاستقلال الوطني لبناء دولة عصرية اجتماعية ومن أسس الدولة الحديثة الجانب الاقتصادي وما يترتب عليه من تنمية شاملة.

واجهت الجزائر منذ استقلالها تحديات تنموية و رسمت لنفسها عدة استراتيجيات تنموية من شأنها أن تخرجها من التخلف وإلحاقها بركب الدول الصناعية المتقدمة إلا أن المشاكل كثيرة تعيق أهدافها والتي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشاد وحسن تدبر وعليه كان لزاما عليها بالضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية و التمويلية الحكيمة التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي و الواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تتسابق نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أعظم كم من الاستثمارات,

إن بناء اقتصاد يمر عبر الاستثمارات وفتح المجال لروح المبادرة وتحسين المناخ غير أن هذه الاستثمارات تتطلب تنوع مصادر تمويلها وهذا ما سنتطرق له في هذه المذكرة ،بدراسة سياسة الاستثمارات المنتهجة في الجزائر وتحديات التمويل التي واجهتها السلطات العمومية لتجسيد كل المخططات و السياسات الاستثمارية.

الفصل الأول الاستثمار

المبحث الأول الاستثمار في ضل النظريات الاقتصادية

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار

تمهيد

لقد أخذ الاستثمار كمصطلح الجهد الكبير من طرف الاقتصاديين في محاولة إعطاء تعريف دقيق له وبالرغم من الاختلاف في التعبير أحيانا إلا أن أوجه التشابه تبقى الصفة المميزة له ولقد تعددت التعارف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار سنقوم في هذا العنصر بضبط المعنى المراد من مصطلحة الاستثمار في اللغة و في الاصطلاح الاقتصادي

1-1 الفرع الأول: الاستثمار لغة

الاستثمار مصدر للفعل استثمر الاستثمار مشتق من الثمر والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن¹ وهو عبارة عن راس المال المستخدم في الإنتاج أو في الخدمات والسلع² وقد يكون استثمارات ثابتة كالأسهم والسندات ويعرف الاستثمار هو عملية شراء الأصول من طرف الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخل في الحاضر أو المستقبل وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو وإما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه .

2-1 الفرع الثاني: الاستثمار اصطلاحاً

الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة³.

3-1 الفرع الثالث : مفهوم الاستثمار اقتصادياً

تتعدد التعريفات الموضحة لمفهوم الاستثمار و بالرغم من ذلك فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهوم الاستثمار ويعرف الاستثمار بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك الحالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي، و هناك تعريف آخر لمفهوم الاستثمار حيث عرّف بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً⁴ فيقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار وذلك املاً في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على انه ذلك الجزء المقطع من الدخل القومي و المسمى بالادخار و الموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية من وسائل إنتاج وآلات ومعدات من أجل خلق سلع و خدمات جديدة و كذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة ، وتجديدها بهدف تلبية حاجيات المستهلكين، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطرة وهناك من يقدم مفهوم الاستثمار بصورة أكثر شمولية بحيث تشمل جميع ما

1 - سعيد بن حسين بن علي المقرني، الاستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة المحاسب العربي ، الكويت 2015 ص 9

2 - جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية، الأكاديميون للنشر و التوزيع

2014، ص308،309

3 - سعيد بن حسين بن علي المقرني، الاستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية، مجلة المحاسب العربي ، الكويت 2015 ص 9

4 - حردان طاهر حيدر ،مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1997 ص13

يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية كالأستثمار في التعليم والتدريب و الصحة وغيرها من الأستثمارات التي تعمل على رفع مستوى إنتاجية الأفراد وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية على المستوى الوطني أن تعريف الأستثمار يختلف من اقتصادي لآخر وسنذكر بعض منها لاقتصاديين بارزين كما يلي⁵ :

حسب فيتون فيقول أن الأستثمار هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقات المهيأة فالأستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية، أما ديتلن فيقول أن الأستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية و النظرية النقدية و نظرية التنمية ونظرية الفائدة وحسب لومبار فالأستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية و وسطية و يمكننا صياغة كل هذا في إن الأستثمار هو نوع من الإنفاقات وهو إنفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل ومن أجل التفصيل و التدقيق يمكننا ان نتوسع في مفاهيم الأستثمار كالمفهوم الاقتصادي و المحاسبي وأيضا المفهوم المالي .

أ- المفهوم الاقتصادي:

الأستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد اكبر من التكلفة الأولية و هو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي الزمن مردودية وفعالية العملية الخطر المرتبط بالمستقبل وعلى هذا الأساس فان المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة وبناء عليه يكون من حقه ان يتوقع الحصول على عائد مكافئة لمخاطرته في فترة زمنية معينة .

ب- المفهوم المحاسبي :

يعرف على انه الأستثمار هو الأصول المادية و غير المادية المنقولة و الغير منقولة المكتسبة او التي تنتجها المؤسسة و الموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة.

ج _ المفهوم المالي:

يعرف الأستثمار من المنظور المالي على انه كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل و الممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى او ما يسمى بالأصول الدائمة الأصول الثابتة الديون المتوسطة وطويلة الأجل و هذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي في إنهما يركزان على عامل الزمن طويل

⁵ - Miloudi boubaker investissement et stratégie de développement edition 1988 p12

المدى ويمكننا ان نقول انه يقصد به مجموعة من التكاليف التي تعود بالإرباح و الإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أي يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها .

2 - المطلب الثاني: نظريات الاستثمار

شهد الفكر والتجريب في مجال التنمية تقلبات حادة خلال القرن الماضي حيث نظر كثير من الاقتصاديين إلى قيام الدولة بدور رئيس في المساهمة في تحقيق التنمية و اثبت هؤلاء أفكارهم بتبيان الزيادة في الناتج المحلي للدول رافقه تحول دائم لقوة العمل من القطاع ذي الإنتاجية الضعيفة، الزراعة ، إلى القطاع ذي الإنتاجية المرتفعة الصناعة وبما أن التوسع في هذا القطاع الأخير بحاجة إلى استثمارات ضخمة فهذا يستلزم تعبئة سريعة وكبيرة لرؤوس الأموال وبما أن الأفراد في الدول الفقيرة لا تتوفر لديهم الأموال الكافية فان الدولة هي القادرة وحدها على تأمين هذه الأموال ، وكما أنها قادرة على توجيه هذه الأموال نحو مجالات الاستثمار المناسبة حسب معايير معينة تستندوا إليها تطور هذا الفكر وانتشر لوجود ثلاث حالات من النجاح⁶ هي ما حققه مشروع مارشال الأمريكي في إزالة آثار الدمار في أوروبا الغربية وبناء مرافقها الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية إقامة مناطق صناعية كبيرة في الاتحاد السوفيتي سابقا في مدة قصيرة ثماني سنوات النجاح الذي حققته الدول التي اعتمدت نظام الاقتصاد الحر وطبقت مقترحات كينز لمعالجة الركود من خلال إنفاق الدولة على اكبر عدد من المشاريع وتجديد وبناء و توسعة شبكات المرافق والمحطات إن هذا النجاح أكد أهمية وجود قاعدة من الاستثمارات في البنية الأساسية تبنيتها الدولة قاعدة تشمل محطات و شبكات النقل و الاتصالات والطاقة و الإسكان والموانئ و المطارات هذا الطرح أعطى الانطباع على أن هذه الاستثمارات ذات طابع اجتماعي ومن الضروري بمكان أن تقوم الدولة بتحمل أعبائها للتأكيد على دور الدولة مما دعي يراس المال الاجتماعي

1-2 الفرع الأول: الاستثمار في النظرية الكلاسيكية

تنطلق المدرسة الكلاسيكية من فكرة أساسية هي أن تطور النظام الرأسمالي كان عبارة عن صراع بين نمو السكان من ناحية والتقدم من ناحية أخرى ويرى رواد هذه المدرسة بان التقدم التقني يسبق في المراحل الأولى إلا أن معدل السكان لا يلبث إلا أن يجاري معدل التقدم التقني وبالتالي يسود الكساد أما معدل التقدم التقني فيرى

⁶ - عاطف محمد عيسى، التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية

، القاهرة، 1992 العدد 10 ص4

الكلاسيكيون بأنه يتوقف على معدل تراكم راس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات و تقسيم العمل وإما معدل تراكم راس المال فيتوقف على حجم واتجاهات الإرباح يمكن تلخيص النظرية الكلاسيكية في النقاط التالية :

يرى كل من سميث وميل ومالتوس بان كمية الناتج المتحقق تتبع كمية القوة العاملة المستخدمة و كمية راس المال المستخدم ومساحة الأرض المتاحة ومستوى التقنية و لا بد من الإشارة أن هناك عددا من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أدرجوا كافة الموارد الطبيعية الاقتصادية المتاحة كعنصر من عناصر الإنتاج مع الأرض إلا أن الغالبية العظمى منهم اقتصرت على إدراج الأرض ينظر للادخار على انه مصدر للاستثمار و العلاقة بينهما وطيدة⁷.

2-2 الفرع الثاني : الاستثمار في النظرية الماركسية:

إن النتائج التي توصلت إليها المدرسة الكلاسيكية كانت مخالفة لنتائج أفكار المدرسة الماركسية رغم وجود بعض التشابه في التحليل حيث أخذ كارل ماركس مفهوم نظرية القيمة عن الكلاسيكيون غير انه وصف النظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال ويرى ان العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق بقوى الإنتاج يعتبر كارل ماركس ان قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تضمنته تلك السلعة أي بعدد الساعات التي استغرقتها تحويل وإنتاج السلعة علاقة الاستثمار بالتراكم حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للإرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار أي شراء راس المال يقسم كارل ماركس الاستثمار إلى قسمان :

- الأول استثمار تعويضي لراس المال بسبب الاندثار هي إعادة الإنتاج البسيط
- الثاني استثمار إضافي لراس المال توسيع راس المال الثابت عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة وتحويله إلى راس مال نقدي وراس مال إنتاجي المتغير و الثابت وان إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الإنتاج الموسع .

3-2 الفرع الثالث : الاستثمار في النظرية الكينزية

إن حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929 في الدول الرأسمالية التي تمثلت أساسا في تقلص الطلب وانتشار البطالة كانت نقطة الانطلاق لصدور كتاب " النظرية العامة للاستخدام و النقود و الفائدة "

⁷- A.smith: recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations,gallimards,paris,1976,p:141

لصاحبه جون مينارد كينز مفسرا أسباب الظواهر الخطيرة التي تنخر النظام الرأسمالي مبينا وسائل العلاج منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد .

من المحاور الرئيسية في النظرية الكنزوية⁸ :

- إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية الاستهلاك لأي شخص يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الادخار وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار.

- إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار فضلا عن ذلك فان المستثمر يفكر أيضا في بدائل هذا الاستثمار إذ يمكنه مثلا شراء سندات مدرة للفائدة أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بالفائدة ومن هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال لا بد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة وعليه يعرف جون مينارد كينز الكفاية الفعالية الحدية لرأس المال "هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال.

2-4 الفرع الرابع: الاستثمار في الفكر الإسلامي

الاستثمار من المنظور الإسلامي يرتكز على أسس ومبادئ لم تكن معروفة ولا معتبرة في النظم الوضعية ذلك لان الإسلام قد حث عليه وأحاطه بمجموعة من الضوابط والمفاهيم و القيم الأخلاقية السامية ويترتب على ذلك أن اليد العليا خير من السفلى⁹ .

- أولا : الإسلام يشجع الادخار ويحرم الاكتناز وقد حث الإسلام على الادخار باعتباره الخطوة التي تسبق الاستثمار وينبغي هنا ونحن نتحدث عن الادخار أن نفرق بين الادخار المنشود شرعا لأغراض الاستثمار

⁸- جون مينارد، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1939، ص166

⁹ - طارق الطيب الاستثمار في منظور الفكر الإسلامي، مجلة اقتصاد ومال تاريخ النشر 2002-11-24

والاكتناز الذي حرمه الله تعالى ذلك لان الاكتناز يمنع من استغلال المال لخدمة المجتمع ويقال من معدلات الإنتاج و يعطل دورة المال الادخار تجنيب لجزء من الدخل بغية إضافته إلى دورة الاستثمار و الاكتناز تجنيب لجزء من الدخل وحبسه عن دورة الاستثمار.

- **ثانيا:** الإسلام يشجع ترشيد الاستهلاك و يحرم الإسراف و مما يؤكد حرص الإسلام على ترشيد الاستهلاك لإتاحة الفرصة لمزيد من الاستثمار

- **ثالثا:** الإسلام يشجع الإنفاق و يحرم البخل ولكنه في ذات الوقت عمد إلى تنظيمه و اعتدال تدفقه و من ذلك ان يكون الإنفاق بهدف تنمية موارد المجتمع "إنفاق استثماري" وإشباع حاجات المسلمين "إنفاق استهلاكي". وقد وردت نصوص عديدة في القرآن الكريم تدعوا إلى الاستثمار و تحث عليه و من ذلك قوله تعالى : "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و اليه النشور" سورة الملك الآية 15. و من المنصوص النبوية الصريحة في الدعوة إلى الاستثمار قوله صلى الله عليه وسلم " من أحيا أرضا ميتة فهي له" و قوله صلى الله عليه وسلم "من ولي يتيما له مال فليتجر له و لا يتركه حتى تأكله الصدقة".

المبحث الثاني : واقع الاستثمار في الجزائر

تمهيد

لقد انتهجت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها الى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي مند انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي و وضع نصوص تشريعية تطورت مع مرور الوقت فرضت هذه القوانين تدابير جديدة لجلب و توجيه الاستثمارات وفقا لعدة محاور أساسية :

- المشاريع الخالقة لمناصب الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) و الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).
- اتخاذ إجراءات لتكريس حالة التوازن الجهوي و ترقية كل المناطق و كل حسب خصوصيتها و احتياجاتها
- دعم اقتصاد المعرفة و مرافقة المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيات الحديثة و الشباب أصحاب المشاريع الواعدة .

_ حماية المنتج الوطني و دعم الصناعات الغذائية التحويلية .

تهدف الدولة في وضع قوانين الاستثمار إلى تجميع و توحيد ضمانات و حوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود و المعوقات الإدارية و الإجرائية

1- المطلب الأول : الإطار القانوني والتشريعي

- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 :¹⁰
من أهم أهدافه هو إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية .
- قانون الاستثمار رقم 66_284 المؤرخ في 15 جوان 1966 :¹¹
المتضمن القانون الاستثمارات للقطاع الوطني و الأجنبي و الذي أعطى الأولوية للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة و نقل التكنولوجيا وخلق مناصب شغل سمحت بمشاركة راس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية
- قانون الاستثمار رقم 82_11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :¹²
توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة و قد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى 49% من رأسمال الشركة .
- قانون الاستثمار رقم 86_13 المؤرخ 19 أوت 1986 :¹³
وضع هذا القانون لزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي حيث أعطى مرونة للمتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي في المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الإرباح و ما يترتب على ذلك من رفع أو خفض رأس المال المساهم به و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب

¹⁰- قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 63/1993

¹¹ - قانون الاستثمار رقم 66_284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 180

¹² - قانون الاستثمار رقم 82_11 المؤرخ في 21 أوت 1982 الجريدة الرسمية لسنة 1982

¹³ - قانون الاستثمار رقم 86_13 المؤرخ 19 أوت 1986 الجريدة الرسمية لسنة 1986

- قانون النقد و القرض رقم 90_10 المؤرخ في 14 ابريل 1990: 14

حول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الاستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة .

- قانون سنة 1993: 15

المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص و العام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم .

- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: 16

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصور الأمر الرئاسي رقم 1_3_ المؤرخ في 20 أوت 2001

2 - المطالب الثاني واقع الاستثمار في الجزائر

1-2 الفرع الأول : تطور مسار المقاولاتية في ظل الاختيارات السياسية

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نمونجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري على المشروعات الضخمة، وكما اختارت

14 - قانون النقد و القرض رقم 90_10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية العدد 196

15- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 64.

16 -الأمر 03-01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 2001/47.

المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج. والذي يعد محاولة بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب شغل وتوقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية¹⁷ إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة المتبعة في السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب، فلم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج إيجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية، لذلك عمدت السلطات مع بداية الثمانينات بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبالأخص سير المؤسسة العمومية عن طريق إعادة هيكلتها ومنحها استقلاليته. حيث قامت السلطات المركزية بإعادة هيكله أولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1980 والذي تقرر من خلاله إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في مؤسسات كبرى وتقرر تقسيمها إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة. كما قامت بحل مشكلة الديون بما سمي بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية حتى تنطلق في نشاطها على أسس مالية سليمة، وتحملت الخزينة العمومية سدّ الديون التي كانت تربط المؤسسات ببعضها البعض.

وبعد تصفية هذه الأعباء، كانت الظروف مواتية للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 وجاء هذا التوجه بغرض تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية، مع ضمان المحافظة على القطاع العمومي وتحسين مردوديته، من خلال معالجة قضية ملكية الدولة للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن تنظيمها، وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية عن مسارها كوحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربحية.

شرعت الجزائر إلى تبني سياسة إصلاحية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية مع بداية التسعينات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، تهدف إلى تحقيق التحرير التدريجي للاقتصاد وإعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي لنموه وتطوره¹⁸ حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وكان أولى هذه القوانين قانون النقد والقرض لسنة 1990 يهدف إلى تقديم

¹⁷ مراد محفوظ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 121.

¹⁸ -صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، أيام 18- 24 جانفي 2004، ص 172.

تسهيلات انتمائية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، كما اهتم بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بالمساهمة في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وتشجيع كل أشكال الشراكة دون قيود.

بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمار سنة 1993 (المرسوم 93-12)، والذي منح امتيازات جديدة للقطاع الخاص تشمل:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من الحصول عليها؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

كما نص القانون على مجموعة من المبادئ الداعمة للاستثمار تشمل:

- تحقيق المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي؛
 - تقليص آجال دراسة الملفات والعقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات؛
 - إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بهدف دعم التدابير التحفيزية والتشجيعية.
- وتضمنت هذه المرحلة وضع الإطار القانوني للخصوصية سنة 1995¹⁹، بهدف الارتقاء بالمؤسسة الخاصة وخاصة تلك التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد سمح القانون بخصخصة المؤسسات الفاشلة والعاجزة على الاستمرار في النشاط، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا. كما تم خلال هذه المرحلة تهيئة المناخ الاقتصادي الذي ينمو ويتطور ضمنه القطاع الخاص، والتي مست القطاعات التالية²⁰:

19 - الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 03 سبتمبر 1995، ص 03.

20 - عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص 771.

النظام المصرفي بالإجراءات المتخذة الهادفة إلى تحرير البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص، وتخفيض أسعار الفائدة؛

التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية للسنوات 1992-1998؛
السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، تسهيل المعاملات المالية، وفتح السوق الجزائرية على الخارج؛
إنشاء سوق مالية لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.

إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة خلال المراحل السابقة خاصة تلك المتعلقة بتحسين الإطار التنظيمي وإجراءات الدعم، إلا أن المؤشرات الاقتصادية بقيت تشير إلى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، ولذا قررت الدولة المضي في عملية إدماج وترقية القطاع الخاص حتى يقوم بالدور المنوط به، خاصة في ظل تحسن الأوضاع المالية مع بداية الألفية الجديدة.

2_2 الفرع الثاني : تحسين مناخ الاستثمار وفتح المجال للقطاع الخاص:

يتضح ذلك من خلال²¹ :

- إحلال الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 مع إدخال اللامركزية في نشاطها بإنشاء مكاتب محلية؛
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار؛
- الإشارة ضمن برامج الحكومة لفعالية القطاع الخاص في التشغيل وإمكانيات النمو وتواجد ثروات معتبرة لم يتم استغلالها بعد؛

21 - سكيينة بوفامة، ورايح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 76، 2006، ص 10.

- تأكيد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير على ضرورة دعم القطاع الخاص لتفعيل دوره في التنمية.

إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001:

الذي يعتبر نقطة تحول حاسمة في مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقبله كان تطور المؤسسات مرتبط بغياب إطار تنظيمي وتشريعي فعال يسمح بتحديد دقيق لمؤسسات القطاع إلى أن تم صدور القانون الذي شكل الانطلاقة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوضعه تعريف دقيق لها تحديده لتدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

2-3 الفرع الثالث : لمحة عامة على طبيعة المؤسسات في الجزائر

2-3-1 الباب الأول طبيعة الاستثمارات :

وفقا لبيانات رسمية صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء والمستقاة من نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011، والذي استهدف إحصاء جميع الوحدات الاقتصادية ذات المقر الثابت (الديوان الوطني للإحصاء²² فقد قدر عدد المؤسسات بالجزائر 934.250 مؤسسة، ويهيمن القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي بمجموع 915.316 مؤسسة أي بنسبة 98%، وتقدر حصة القطاع العام 1,8%، وفيما يتعلق بالمؤسسات المختلفة والأجنبية فلا تمثل سوى 0,2%.

كما يستحوذ القطاع التجاري على نشاط القطاع الخاص بمجموع 508.638 مؤسسة ما يمثل نسبة 55,6%، حيث أن أكثر من 84,1% من مؤسسات القطاع تركز على تجارة التجزئة أي بمجموع 427.931 مؤسسة، ويأتي في المركز الثاني قطاع الخدمات بمجموع 306.213 مؤسسة، ما يمثل حوالي 34%، ويرتكز نشاط حوالي 20% من مؤسسات القطاع في نشاط الفنادق والإطعام.

وبالنسبة للمؤسسات الصناعية فقد عددها بـ 91.149 ما يمثل حوالي 10%، ونسبة 25,5% منها تنشط في الصناعات الغذائية، تليها صناعة الملابس بنسبة 11,6%. ويبقى القطاع الصناعي في الجزائر يعاني من الضعف في ظل وجود عراقيل عديدة تحول دون تطوره أهمها مشكل وفرة العقار الصناعي ومشاكل التمويل.

²² -الديوان الوطني للإحصاء (ONS, 2012, p13)

كما كشفت هذه العملية الهامة التي تعد الأولى من نوعها في الجزائر أن النسيج الاقتصادي الوطني يغلب عليه الأشخاص الماديون بنسبة 95% أي 888.794، أما الأشخاص المعنويون فيمثلون أقل من 5% أي 45.456 مؤسسة. وحسب الديوان فإن هذه النتائج تشير إلى أن الاقتصاد قائم أساسا على المؤسسات المصغرة. تظهر مجمل النتائج أن الاقتصاد الخاص يركز أساسا على مؤسسات خدمية مصغرة قليلة التحكم في التسيير العصري، في المقابل يسجل ضعف المؤسسة الإنتاجية القادرة على خلق الثروة وامتصاص البطالة، ويرجع ذلك إلى كثرة العوائق التي تواجه إنشاء ونمو هذه النوع من المؤسسات.

وبخصوص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، فتشير الإحصائيات أنه انطلاقا من سنة 2001 عرف تعداد هذه المؤسسات الخاصة تطورا ملحوظا، أي بعد صدور القانون التوجيهي سنة 2001 الذي سمح بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية، فخلال السداسي الأول من سنة 2016 تم إحصاء 1 014 075 مؤسسة مقارنة مع 245 348 مؤسسة سنة 2001، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	طبيعة المؤسسات
392 013	946 293	806 269	842 245	449 225	949 207	552 189	893 179	المؤسسات الخاصة

626	666	739	874	778	778	778	778	المؤسسات العامة
126 887	347 116	022 106	072 96	732 86	850 79	523 71	677 64	الصناعة التقليدية
526 519	959 410	767 376	788 342	959 312	577 288	853 261	348 245	المجموع
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	طبيعة المؤسسات
780 339	716 895	656 949	601 583	550 511	511 856	815 478	455 398	المؤسسات الخاصة
438	532	542	545	557	572	557	591	المؤسسات العامة
233298	217 142	194 562	175 676	160 764	146 881	135 623	505 131	الصناعة التقليدية
1 014 075	934 569	852 053	804777	711 832	659 309	072 619	494 587	المجموع

المصدر: بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات مختلفة.

وتتوزع المؤسسات ص.و.م التابعة للقطاع الخاص على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث تتركز في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29,29%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 17,19%، وذلك يرجع لتفضيل المستثمرين لقطاع الخدمات باعتباره قطاعا مربحا غير مكلف بالنسبة للقطاعات الأخرى، أما قطاع الأشغال العمومية فيرجع لكثرة الصفقات والمشاريع والبرامج العمومية فيه كبرامج السكنات، أما قطاع الصناعات التحويلية فيعود للمنتجات الاستهلاكية ذات الطلب العالي كالمصبرات والعصائر.

الجدول رقم (1-2): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

قطاع النشاط	مجموع المشاريع	النسبة
الزراعة	7 094	1,23
الهيدروليك، الطاقة، المناجم	3 201	0,55
البناء والأشغال العمومية	169 124	29,29
الصناعة التحويلية	99 275	17,19

الخدمات	298 692	51,53
المجموع	577 386	100

المصدر: بالاعتماد على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم رقم 29، ص 9.

الجدول رقم (3-1) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/12/31

طبيعة المؤسسة	العدد	النسبة
المؤسسات الخاصة معنوية	671267	% 56,25
المؤسسات الخاصة شخصية مهن حرة	247275	% 20,72
المؤسسات الخاصة شخصية نشاط حرفي	274554	% 23,01
المؤسسات العمومية	243	% 0,02
المجموع	1193339	% 100

من القراءة الأولية للأرقام في الجدول رقم 3-1 هو غالبية نسيج المؤسسات الناشطة إلى غاية 2019 هي ذات طابع خاص ما يمثل نسبة % 98,99 أما نصيب المؤسسات العمومية لا يتعدى % 0,02 هذا ما يدل على اتجاه الاقتصاد الوطني على الانفتاح على الاستثمار الخاص.

الجدول رقم (1-4) توزيع المؤسسات المعنوية حسب النشاط الى غاية 2019 /12/31

النشاط	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	النسبة
الفلاحة	7387	94	7481	% 1,11
الطاقة والمناجم	3064	2	3066	% 0,46
البناء و الطرق	190155	15	190170	% 28,32
الصناعة التحويلية	103621	72	103693	% 15,44
الخدمات	367040	60	367100	% 54,67
المجموع	671267	243	671510	% 100

يستحوذ قطاع الخدمات على اكبر نسبة ب % 54,67 و يليه في المرتبة الثانية قطاع البناء والطرق بنسبة % 28,32 .

الجدول رقم (5-1) توزيع المؤسسات الخاصة الناشطة عند نهاية السنة 2019 حسب طبيعة النشاط

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الزراعة	7387	0,62 %
الطاقة والمناجم	3064	0,26 %
البناء والاشغال العمومية	190155	15,04 %
الصناعة التحويلية	103621	8,69 %
الخدمات	614315	51,49 %
الصناعة التقليدية	274554	23,01 %
المجموع	1193096	100 %

مجموع المؤسسات الخاصة الناشطة عند نهاية السنة 2019 هو 1193096 مقسمة على الخدمات والصناعة التقليدية ومؤسسات البناء والطرق والري .

2-3-2 الباب الثاني توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة التخطيط:

بالرجوع إلى فترة التخطيط نجد أن الصناعة تستأثر بحصة الأسد من مجموع الاستثمارات المخططة، فنجد تزايد حصة الصناعة أكثر من تزايد حصة البنية التحتية، وعلى حساب تقلص حصة الزراعة على الرغم من أن الهدف من التخطيط الصناعي هو ضمان التناسب الصحيح بين فروع الصناعة من جهة وبين الصناعات و القطاعات الأخرى من جهة أخرى. كما نجد أن حصة الاستثمارات المنفذة في قطاع المحروقات من مجمل الاستثمارات الصناعية قد فاقت الاستثمارات المخطط لها على حساب قطاع الصناعات الأساسية وامتدت آثار هذه الظاهرة إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني أي استقطاب المحروقات لجزء كبير من الاستثمارات. على مستوى التوزيع بين القطاعات فإننا نلاحظ أن النصيب الأكبر كان للصناعة و المحروقات حيث استحوذت على 49% من الاستثمارات في المخطط الثلاثي، 35 % في المخطط الرباعي الأول، 38% في الرباعي الثاني، 38.6 % في الخماسي الأول بينما نسجل الضعف النسبي للزراعة و الري من هذه الاستثمارات، حيث خصص لها 18 % خلال الفترة 1967-1973 و 15 % خلال فترة 1974-1977 بذلك يظهر نوع من التناقض من نموذج ديبرينس الذي يطرح تحديث الزراعة. إن الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية الاقتصادية

والاجتماعية تتجاوز 17 % في المخطط الثلاثي ، بالتقريب 30 % خلال المخططين الرباعيين بالرغم من ضرورة هذا للقطاع للاقتصاد الوطني في بداية التنمية . على كل يلاحظ أن المخطط الجزائري أعطى الأولوية المطلقة للصناعة و في مقدمتها المحروقات باعتباره المصدر الأساسي للتراكم و للصناعات الأساسية المتمثلة في الصناعات الميكانيكية و الكهربائية و التعدينية و الحديدية التي ينتظر منها أن تلعب دورا أساسيا في التكامل بين مختلف الفروع و الزراعة، خاصة أن المحروقات و الصناعات الأساسية أخذت النسب التالية من مجموع الاستثمارات الصناعية في المخططات الثلاثة الأولى 82.4 % ، 78.9 % و 86.1 % على الترتيب، بينما الصناعات الخفيفة لم تنل أهمية من طرف المخطط إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1967-1977 سوى 8.6 % وبذلك فإن التصنيع في الجزائر موجه في غالبيته نحو إنتاج السلع الإنتاجية و الوسيطة أكثر منه لإنتاج السلع الاستهلاكية.²³

بينما نلاحظ أن البنية التي جرى اختيارها في المخطط الخماسي الأول تكشف عن إعطاء أهمية للقطاعات المتأخرة نسبيا كالزراعة و السكن و المرافق الاجتماعية الأخرى و هذا تصحيحا في اعتقاد المسؤولين للانحرافات التي حدثت في السابق و العمل على رفع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة و استكمال ما لم ينجز في السابق و إشباع الحاجات الاجتماعية، كما لم يلاحظ تباطؤ في سير التراكم بالتالي الانخفاض في معدلات الاستثمار بالمقارنة مع الفترات السابقة حيث بلغ معدل التراكم 38.1 % سنة 1980 و بقي بنفس الوتيرة تقريبا خلال فترة المخطط الخماسي الأول لكن هذا لا يعني انقلابا للوضع السابق وإهمال القطاعات ذات الأولوية في المرحلة السابقة؛ حيث بقيت الصناعة دائما في الطليعة بنسبة 38.5% من الاستثمارات الكلية والزراعة 11.7% والبرامج الاجتماعية بنسبة 32.5%(السكن، التربية و التكوين، الصحة والتجهيزات الاجتماعية).²⁴

لكن بعد نهاية مرحلة التخطيط في الجزائر و التخلي عن النظام الاشتراكي في نهاية الثمانينات بدأ التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق و تبني النهج الرأس المالي مع مجيء التسعينات من القرن الماضي، فإن هناك تغييرات طرأت في بنية و تركيبة الاستثمار، فيلاحظ أن الدولة انسحبت نهائيا من قطاعات كالمحروقات و قلصت حصة الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعة و ضاعفت حصة الاستثمار في قطاعات أخرى

²³ - وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، خلاصة الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 1967-1978، ماي 1980، الجزائر، ص.50.

²⁴ - نفس المرجع السابق، ص.24-25.

كالفلاحة و الري، التربية و تكوين المنشآت الاقتصادية الاجتماعية السكن و الخدمات ، مع التأكيد على استمرارية الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2001 و تضاعف حصته.

2-3-3 الباب الثالث توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2004:

إن دراسة الاستثمارات العامة في الجزائر تعد من بين الأدوات الأساسية لتحليل الاقتصادي. زيادة حصة الاستثمارات في التنمية يعود لضخامة حجم الاستثمارات و لتزايد حاجات المجتمع. و هذه الزيادة لا تتحقق في كل فروع النشاط الاقتصادي و بنفس النسب، لكن وفقا للأولويات و النتائج المراد الوصول إليها. بهدف الوقوف على تطور قيمة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني فإننا نستعين بالجدول (1-6) أدناه. من الجدول (1-6) أدناه يتضح بان المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث تضاعف عشر مرات خلال الفترة 1990-2004. كما يلاحظ غياب حصة المحروقات و تناقص حصة الصناعات المصنعة، هذا راجع لتخلي الدولة عن سياستها في هذا المجال و فشل هذه السياسة في التجارب التنموية السابقة. كما أن حصة المناجم و الطاقة قد تضاعفت أربع مرات تقريبا، و أن الجزء الأكبر منها موجه إلى الكهرباء الريفية بغية النهوض بالريف الجزائري، كما يجب كما أن حصة الفلاحة و الري، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين و السكن و الخدمات المنتجة تستأثر بحصة الأسد من المجموع الفرعي للاستثمارات خلال الفترة 1990-2004، هذا راجع للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني و للعناية التي توليها الدولة لهذه القطاعات بهدف تحسين مستوى معيشة السكان و محاولة دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني. بينما نجد أن المخططات البلدية للتنمية تضاعفت أكثر من أربع مرات، هذا يعود لاهتمام الدولة بالجماعات المحلية و ضمان أدائها المستمر و توفير كل المرافق بها. و نفس الشيء بالنسبة للمنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، هذا يعود بطبيعة الحال للدور الذي تلعبه هذه المرافق الخدمات في الوقت الحالي.

جدول (1-6) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات خلال الفترة 1990-2004.

الوحدة: مليون دينار جزائري

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحروقات
-	100	150	500	400	350	100	300	1.000	1.020	1.950	1.840	1.700	1.200	1.250	الصناعات المصنعة
-	8300	8.100	5.600	7.700	8.700	6.700	6.450	6.800	5.780	6.000	5.200	4.00	2.10	701.40	المناجم و الطاقة (منها الكهرباء الريفية)
-	6600	5.500	4.000	3.800	6.500	4.000	5.300	5.800	4.880	5.100	4.350	3.20	1.60		
85115	94210	75.45	56.770	43.535	42.338	36.015	28.510	28.000	23.200	22.160	18.240	12.500	9.800	9.020	الزراعة و الري
16106	22128	15.494	5.225	3.777	4.385	4.215	2.160	2.800	1.600	1.090	960	1.000	400	294	الخدمات المنتجة
131436	114093	102.526	83.887	57.694	47.155	41.990	37.100	31.900	25.500	26.800	24.600	16.500	12.200	10.415	المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية
84092	71418	65.790	56.068	41.800	37.795	31.600	25.650	22.900	18.500	17.400	14.500	11.000	900	8.050	التربية و التكوين
-	37915	25.689	18.850	10.050	10.270	10.200	9.550	8.800	6.500	6.300	5.600	4.300	3.300	3.170	المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية
75173	91980	91.25	86.400	59.383	63.741	32.000	12.430	12.800	7.900	10.000	8.700	2.000	400	343	السكن
38000	28120	25.000	23.000	21.500	19.459	15.000	43.500	39.000	33.500	19.500	15.360	11.900	8.500	7.400	مواضيع مختلفة

35645	39000	37.000	33.000	20.000	24.091	17.880	20.850	19.500	18.000	18.800	14.000	11.000	8.500	8.000	مخططات البلدية للتنمية
508100	507264	.446.449	369.290	265.883	258.284	195.700	186.500	173.500	141.500	130.000	109.000	75.900	55.400	50.012	المجموع الفرعي للاستثمارات

المصدر : تجميع لقوانين المالية الأعداد : 1 (1990) ، ص.40، 57 (1990)، ص 1686، 65(1991) ص. 2063، 4 (1993)، ص. 82، 88 (1993)، ص. 40، 87(1994)، ص. 37 82(1995)، ص 94، 85 (1996)، ص. 65، 89 (1997)، ص 50، 98 (1998) ص، 55، 92 (1999)، ص. 82، 80(2000)، ص. 38، 97(2001)، ص.78، 86 (2002)، ص.52، 83 (2003)، ص.29.

كما نلاحظ أن المجموع الفرعي للاستثمارات في تزايد مستمر، حيث نجده في سنة 1993 يعادل حصة الاستثمارات المخططة في المخطط الرباعي الثاني، كما نجده في سنة 2002 يعادل تقريبا حصة الاستثمارات المخططة في الخماسي الأول، لكن الفارق الوحيد هو أن الدولة انسحبت من قطاعات كالمحروقات، وقلصت حجم الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعات المصنعة ووجهت استثماراتها إلى قطاعات أخرى كالزراعة و الري، السكن، التربية و التكوين .

المبحث الثالث : معوقات الاستثمار واليات دعمه في الجزائر

المطلب الأول : المعوقات المباشرة والغير مباشرة للاستثمار في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلت لترقية وتشجيع الاستثمارات إلا ان حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن كل ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عراقيل مباشرة و غير مباشرة ، وفي مقدمتها صعوبة الحصول على الائتمان المصرفي الذي يعتبر واحد من العقبات الرئيسية في هذا القطاع. حيث يشير تقرير البنك الدولي لسنة 2012، أن مشكل التمويل يحتل المرتبة الأولى من بين المشاكل

التي تعيق الاستثمار في الجزائر، وصنف الجزائر في المرتبة 150 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقترضين. كما بينت دراسة لجمعية البنوك و الاعتمادات المالية (ABCF) لسنة 2012 أن 51,72% من الأموال المخصصة من قبل البنوك توجه للقطاع الخاص، ومعظم هذه القروض تقدم للمستوردين، وتعتبر (ABCF) أن نظام تمويل القطاع الخاص لا يتكيف مع النسيج الاقتصادي الجزائري، وأن 83,2% من المؤسسات نشأت بتمويل ذاتي²⁵

إضافة إلى مشكل التمويل تعتبر الحواجز الإدارية من أهم العوائق التي تحد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والمرتبطة أساسا بمزيج من الموظفين غير الأكفاء في فهم القوانين، التسلسل الهرمي المركزي على عدة مستويات، بطئ وتعدد الإجراءات. فوفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2012، فإن 43,9% من المديرين التنفيذيين يصرحون أن الملف الإداري المتصل بتأسيس المؤسسة معقد، و 40% من

²⁵- Rosa Aknine Souidi, M. Yacine Ferfera, 2014, p73.

- قادة الأعمال يصرحون أن الوقت لخلق الأعمال طويل. كما يشير الديوان إلى انخفاض حوالي 30% من إنشاء الأعمال التجارية في عام 2009 مقارنة بعام 2008.
- ويمكن ذكر أهم العوائق التي تحول دون تطور الاستثمار في الجزائر
- الفساد الإداري و سوء استغلال المنصب .
 - نقص الشفافية في التعاملات الاقتصادية.
 - نقص الفعالية الاقتصادية لعدة قطاعات هامة كالبنوك الجمارك ومصالح الضرائب .
 - البطء في رقمته القطاعات الحيوية .
 - مشاكل شبكة الاتصالات والانترنت.
 - عدم وجود سوق المنافسة يحفز الاستثمار الخارجي.
 - الاقتصاد الموازي والكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات الرسمية.
 - ضعف و فشل بورصة الجزائر.
 - مشكل نقص العقار والتهيئة الخارجية للمناطق الصناعية.
 - مشكل مناطق التوسع السياحي والبنائيات الفوضوية المحيطة بها.
 - الواقع السياسي الذي عاشته الجزائر أدى إلى تراجع الاستثمارات الخارجية.

المطلب الثاني : آليات دعم الاستثمار في الجزائر

1- الفرع الأول : الهيئات والمؤسسات

إدراكا منها بالأهمية المتزايدة للعمل المقاولاتي، لما له من مساهمة في الدخل المحلي الخام، وبالتالي التنمية الاقتصادية، حاولت الجزائر تحسين مناخ الاستثمار من خلال إرساء العديد من الآليات وإنشاء العديد من الصناديق، واستحداث العديد من صيغ التمويل المساعدة على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر مخرجات العمل المقاولاتي، فما هي مختلف هذه الآليات والصيغ المستحدثة للتشجيع على الاستثمار وخلق المؤسسات.

قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات الداعمة أهمها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية التي تم إعادة هيكلتها وتحويلها إلى وزارة التنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول من خلال هذا العنصر عرض مختلف الآليات والأجهزة الموضوعة لدعم إنشاء المؤسسات.

1. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

أنشئ في 06 جوان 1994²⁶ تتمثل مهمته في مساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي، وانطلاقاً من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004. وفي إطار مخطط دعم التنمية الخاص بمحاربة البطالة، عكف الصندوق على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين البالغين من العمر 35-50 سنة منذ سنة 2004. يتولى الصندوق أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم من خلال:

- تقديم التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالدراسات غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه.

- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم.
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة في الاتفاقية.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار²⁷:

تعد بديلاً عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار، وقد أنشأت الوكالة البديلة بموجب قانون الاستثمار الجديد في 20 أوت 2001، وتضطلع بالمهام الآتية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب²⁸:

²⁶ -الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994.

²⁷ - المادة 6 من الأمر الرئاسي رقم 01/03 المتعلق بتطور الاستثمار

²⁸ -المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ص

أنشئت في 08 سبتمبر 1996 وتتولى المهام الآتية:

- تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع؛
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛
- تشجع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت في 22 جانفي 2004، وتضطلع بالمهام الآتية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة المشاريع التي ينجزها المستفيدين ومساعدتهم عند الحاجة.

2. الفرع الثاني : نتائج مختلف هيئات الدعم

1.2 عدد المؤسسات المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تبعاً لإحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فقد بلغ عدد المشاريع الممولة منذ بداية نشاطه الموجه إلى الشباب حاملي المشاريع سنة 2004 وإلى غاية 2019-12-31 ، 150278 مشروع بقيمة مالية 505241،25 دج ، توفر مجموع المشاريع الممولة 317194 منصب شغل.

تتوزع المشاريع الممولة في إطار الصندوق على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث يستحوذ قطاع نقل البضائع على مجموع المشاريع الممولة بحصة 30,51 يليه قطاع الخدمات بحصة 20,86%، وبذلك يستحوذ هذين القطاعين على ما يقارب 50% من مجموع المشاريع الممولة، وهذه النسبة تعكس اهتمام وميول الشباب نحو هذين القطاعين اللذان يوفران إمكانية الأرباح السريعة وسهولة خلق المشاريع، ليأتي في

المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بحصة 10,93%، وفي المرتبة الرابعة قطاع نقل المسافرين بحصة 9,38%، أما باقي القطاعات مجتمعة فلم تستفد سوى من 22,46%، كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (1-7).

الجدول رقم (1-7): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2004-2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية
الفلاحة	23144	15,4	55 436	95 134,47
الحرف	14383	9,57	37 553	47 073,70
الصناعات الصغيرة	11767	7,83	34 205	54 440,93
الهيدروليك	347	0,23	1174	2 446,42
البناء و الأشغال العمومية	8589	5,71	27486	34 966,91
الصيانة	898	0,59	2179	2 743,92
الصيد	490	0,32	1758	3 391,65
المهن الحرة	1228	0,81	2670	5 219,05
الخدمات	31348	20,86	66497	112 423,75
نقل البضائع	45850	30,51	69670	118 392,15
نقل المسافرين	12234	8,14	18569	29 008,29

505 241,25	317 197	100	150 278	المجموع
------------	---------	-----	---------	---------

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 35، أبريل 2020، ص 27.

2.2 عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: حسب آخر الإحصائيات الصادرة

عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصل عدد المشاريع الممولة منذ بداية نشاط الوكالة سنة 1997 إلى غاية سنة 2019/12/31، 385166 مشروع بقيمة مالية 1244329836912 دج، توفر مجموع المشاريع الممولة 919397 منصب شغل.

أما عن توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، فكما يتضح من الجدول أدناه، يسيطر قطاع الخدمات على مجموع المشاريع الممولة بحصة 28,90%، يليه قطاع الفلاحة بحصة 15,80%، وبذلك يستحوذ هذين القطاعين على ما يقارب 45% من مجموع المشاريع الممولة، وهذه النسبة تعكس اهتمام وميول الشباب نحو هذه القطاعات التي تتناسب مع مؤهلاتهم وطموحاتهم وتخوفهم من المشاريع الإنتاجية التي تتطلب جهد وتكلفة أكبر، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة بحصة 14,70%، ثم قطاع الحرف بحصة 8,11%، قطاع البناء والأشغال العمومية بحصة 9%، الصناعة بحصة 7%، ويقل عدد المشاريع الممولة المنتمية إلى باقي القطاعات.

الجدول رقم (8-1): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1997-2019)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية
الخدمات	108 561	28,9	252 806	354 292 552 702
نقل البضائع	56530	14,7	96 237	145 557 153 559
الزراعة	58 141	15	137 488	216 230 359 728
الحرف	43130	11	126 514	110 871 903 821
البناء والأشغال العمومية	34889	9	101121	134 870 488 891
الصناعة	27352	7	78721	129 921 151 276
نقل المسافرين	18997	5	43698	46 707 206 849
نقل التبريد	13385	3,5	24132	33 767 158 812
المهن الحرة	11917	3	26714	32 084 560 550
الصيانة	10573	3	26714	32 084 560 650
الصيد	1131	0,29	5549	7 499 507 851
الهيدروليك	560	0	2057	3 323 563 996
المجموع	385 166	100	921 751	1 247 210 168 685

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 36، ابريل 2020، ص 26.

3.2 عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: فتشير آخر الإحصائيات أن عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ بداية نشاطها سنة 2002 إلى غاية سنة 2015، وصل إلى 60239 مشروع، بقيمة مالية إجمالية 11213572 مليون دينار جزائري، ونتج عنها توفير 1034016 منصب شغل.

وكما يتضح من الشكل أدناه، يحتل قطاع النقل المرتبة الأولى بنسبة 50,91%، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,74%، وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعة بنسبة 15,32%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 10,34%، في حين تسجل كل من قطاعات الفلاحة، الصحة، السياحة، الاتصالات، والتجارة أقل عددا من حيث المشاريع المصرح بها.

إحصائيات 2018: 4124 مشروع مسجل بقيمة مالية 1673943 مليون دينار جزائري نتج عنها 143044 منصب عمل.

إحصائيات 2019: 3019 مشروع مسجل بقيمة مالية 797138 مليون دينار جزائري نتج عنها 77389 منصب عمل.

آخر الإحصائيات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للثلاثي الأول لسنة 2021 هو عدد المشاريع المسجلة 526 بمبلغ 138622 مليون دينار جزائري و نتج عنها توفير 14033 منصب عمل.

الجدول رقم (9-1): تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار ANDI حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002-2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	مناصب الشغل
الزراعة	1 218	2,02	52 366
البناء	11 290	18,74	245 911
الصناعة	9 231	15,32	388 219
الصحة	809	1,34	19 105

النقل	30 669	50,91	158 016
السياحة	789	1,31	54 862
الخدمات	6 226	10,34	107 089
التجارة	2	0,00	4 100
الاتصالات	5	0,01	4 348
المجموع	60 239	100	1 016 034

المصدر: بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع www.andi.dz

3.2 عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تعتبر آلية القرض المصغر من أكثر الآليات استقطابا لفئة الشباب، نظرا لسهولة الإجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها.

وحسب آخر الإحصائيات، بلغ عدد المشاريع الممولة من قبلها منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 30 ديسمبر 2019، 919985 مشروع، تتوزع على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث يستحوذ قطاع الصناعة الصغيرة على مجموع المشاريع الممولة بحصة 66,39% يليه قطاع الخدمات بحصة 19,87%، ثم قطاع الصناعة التقليدية بحصة 17,59%، قطاع الزراعة بحصة 13,62%، قطاع البناء والأشغال العمومية بحصة 8,68%، قطاع التجارة بحصة 0,48%، وأخيرا قطاع الصيد البحري بحصة 0,10%. وهو ما يوضح الجدول

الجدول رقم (1-10): تطور عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2005-2019)

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	125701	13,62%
الصناعة الصغيرة	364837	39,66%
البناء والأشغال العمومية	79897	8,68%

الخدمات	182 806	%19,87
الصناعة التقليدية	161 857	%17,59
تجارة	4404	%0,48
الصيد البحري	883	%0,10
المجموع	920 385	%100

المصدر: بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن موقع الوكالة:

وزارة الصناعة والمناجم نشرية المعلومات الإحصائية عدد 36 ص 23 طبعة ابريل 2020.

www.angem.dz

يستنتج من خلال تحليل وتقييم إنجازات هيئات الدعم أن نشاطها يبقى محدودا ولم يرقى إلى المستوى المطلوب، إذ لم يتعدى عدد المشاريع الممولة، 10817 مشروع سنويا بالنسبة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، و18744 مشروع سنويا بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكما يبقى إجمالي المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متواضعا، بمتوسط سنوي لا يتجاوز 4302 مشروع. تبقى هذه الأرقام متواضعة، ولا يمكن اعتبار هذا المجهود كافيا لترقية وتطوير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع مستويات الثقة بين أطراف العملية المصرفية، حيث يُعتبر العامل الأول وراء تدني مساهمة البنوك في القطاع الاقتصادي والمساعدة في تمويل المؤسسات الاستثمارية.

خلاصة

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لدعم الاستثمار، إلا أنها لا تزال تسجل معدلات إنشاء ضعيفة، وهذا ما تقر به التقارير الدولية الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية. فحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) لسنة 2013 فقد بلغ المعدل الإجمالي للإنشاء في الجزائر ما قيمته 5% فقط .

الجدول رقم (1-11): موقع الجزائر ضمن ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2011-2016)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب في مؤشر سهولة الأعمال	136	148	152	153	154	163
بدء المشروع	150	153	156	164	141	145
منح رخص الإنشاء	113	118	138	147	127	127
الحصول على الكهرباء	-	164	165	148	147	147
تسجيل الملكية	165	167	172	176	157	163
الحصول على الائتمان	138	150	129	130	171	174
حماية الاستثمار	74	79	82	98	132	174
دفع الضرائب	168	164	170	174	176	169
التجارة عبر الحدود	164	127	129	133	131	106
تنفيذ العقود	127	122	126	129	120	176
إغلاق المشروع	51	59	62	60	97	73

Going beyond 2011-2015 -report doing business , The World Bank:Source
 francais.doingbusiness.org. :site web ,Washington ,Efficiency

يتضح من الجدول أن وضع الجزائر من ناحية أداء الأعمال قد حقق تراجعا، إذ تحصلت خلال سنة 2011 على المرتبة 136 عالميا، في حين تراجعت إلى المرتبة 163 سنة 2016، وهي بالتالي من البلدان لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك الدولي خلال هذه المرحلة على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. إذ سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا محفزا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، إذ احتلت مراتب متأخرة فيما يخص مؤشرات الحصول على الائتمان، بدء المشروع، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية ودفع الضرائب، في حين نجد أنها احتلت مراتب متواضعة فيما يخص مؤشرات الحصول على منح رخص الإنشاء، حماية الاستثمار، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود،

الفصل الثاني تمويل الاستثمار

المبحث الأول : مفاهيم عامة للتمويل

1- المطلب الأول: مفهوم التمويل و تعريفه

يعتبر التمويل كوظيفة أساسية و هامة من وظائف المؤسسة، مما أدى إلى تطور مفهومه بصفة ملحوظة ، فيمكن صياغة التمويل على أنه مجمل الوسائل للإقراض و التي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية نشاطها ، هذا من المنظور الضيق أما من المنظور الواسع الأقرب للواقع فهو مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال.

فالتمويل تعريفا هو : " توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد و المؤسسات على الاستهلاك و الإنتاج على الترتيب و ذلك في فترات معينة"

فتعريف التمويل ليس محصورا أو محددا فيمكن تعريفه كذلك بأنه إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها كذلك توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص أو عام"

*لابد أن نشير إلى أنه لابد أن نتذكر ثلاث قواعد أساسية في تمويل المؤسسات الاقتصادية وهي:

1- يجب تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة عن طريق الأموال الدائمة ، بمعنى الأموال الخاصة مضافا إليها القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

2- يمكن تمويل الأصول المتداولة بواسطة القروض قصيرة الأجل.

3- ينبغي المحافظة على هامش أمان يتمثل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بالأموال الدائمة ، و هذا الهامش يعرف برأس المال العام الدائم.

الفرع الأول : وظائف التمويل و أهميته

يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الخمس الآتية:

1- **التخطيط المالي:** هو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد في المستقبل حيث أن تقديرات المبيعات و المصاريف المستقبلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

2- **الرقابة المالية :** و هي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعية

3- **الحصول على الأموال :** من خلال تبيان التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال الفترة التي تشملها

الخطة.

4- استثمار الأموال : بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية و الحصول على الأموال من مصادر ها ، عليه أن يتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بحكمة و تستخدم استخداما اقتصاديا داخل المنشآت.

5-مقابلة مشاكل خاصة:

إن الوظائف السابقة في وظائف دورية و دائمة للإدارة المالية و المدير المالي، و لكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة و غير متكررة ، و قد لا تحدث خلال المشروع.
يمكن إبراز العناصر الدالة على أهمية التمويل مما يلي:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها إليها.

- تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد ، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية.

الفرع الثاني : مصادر التمويل

يمكن تلخيصها في ثلاث عناصر:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

تنقسم بدورها إلى الائتمان المصرفي و الائتمان التجاري و تقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية.

2- مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداه في فترة تزيد عن السنة ، ولكن تقل عن 10 سنوات ، و هذا النوع من القروض ينقسم إلى : قروض مباشرة و التمويل بالاستئجار

3- مصادر التمويل طويلة الأجل:

تتمثل في أموال الملكية و الأموال المقترضة.

2- المطلب الثاني طرق التمويل

يمكن التمييز بين ثلاثة طرق من التمويل هي:

-التمويل الداخلي

-التمويل الخارجي المباشر

-التمويل الخارجي الغير مباشر

الفرع الأول : التمويل الداخلي

و هو يمثل حالة الارتباط المباشر بين عمليتي تجميع المدخرات و استخدامها في تمويل مختلف الأنشطة. و يمكن تصور التمويل الداخلي على مستوى كل من المؤسسات و الإدارات و العائلات على النحو التالي:

أ - التمويل الداخلي على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

و هو ما يعرف عادة بمصطلح التمويل الذاتي للمؤسسة و الذي يقصد به:

"إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها"

و يمكن أن تلجأ حل إن لم يكن كل المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام هذا النوع من التمويل. و ذلك من خلال ما تمتلكه من موارد ذاتية متاحة ، و التي تتكون عموما من الفوائض النقدية الناتجة عن العمليات الجارية و المتمثلة في الأرباح المتراكمة و غير الموزعة ، مجموع مخصصات الإهلاكات و المئونات ذات الطابع الاحتياطي.

و عليه فإنه يتضح جليا أن هناك غرضين من التمويل الداخلي للمؤسسات الاقتصادية.

ذلك أن الهدف الأول الذي يسعى إلى تحقيقه يتمثل في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. ذلك بواسطة مخصصات الإهلاك و احتياطي ارتفاع الأسعار الأصول الاستثمارية.

أما بشأن الهدف الثاني الذي يراد تحقيقه من هذه الطريقة التمويلية ، فيتمثل في توسع المؤسسة ، و تنميتها و ذلك من خلال ما تحوزه من أرباح غير موزعة و إحتياطيات.

و مما سبق فإن التمويل الداخلي للمؤسسة هو عبارة عن مجموع الأموال المحتجزة بغض النظر عن تعداد أشكالها.

ب- التمويل الداخلي بالنسبة للعائلات أو الإدارات العمومية:

هذا النوع من التمويل الداخلي لقطاع العائلات أو قطاع الإدارات لا يختلف كثيرا في مفهومه عن التمويل الذاتي

، ذلك لأنه يمكن تعريفه بأنه إمكانية العائلات أو الإدارات العمومية على تمويل نفسها بنفسها من خلال ما بحوزتها من إيداعات ، و بالنسبة للعائلات فإن هذا النوع من التمويل يكون مصدره الدخل ، ذلك من خلال النسبة المخصصة منه للإدخار حيث أنه كلما ارتفع الدخل تزيد معه الكمية المدخرة ، و منه المخصصة للتمويل. كما أن هذا النوع من التمويل تكبر أهميته في الحالات التي يصعب فيها إمكانية الحصول على تمويل من خارج القطاع العائلي و التي قد تحقق بكن بشروط قاسية منها ارتفاع معدلات الفائدة و عندما تتوجه العائلات إلى الاعتماد على التمويل عن طريق مواردها الذاتية ، مضحية باحتياجاتها الاستهلاكية و يقوم قطاع العائلات بتوجيه مدخراته و استخدامها في إنشاء رأس مال طبيعي خاص بهم. أما بخصوص الإدارات العمومية ، ممثلة بالحكومة ، فإن التمويل الداخلي الخاص بها يتكون في الأساس من مواردها الخاصة الحاصلة من فائض الميزانية عامة. و من ثم فإنه بإمكانها أن تلجأ إلى مثل هذا النوع من التمويل، و ذلك من أجل إنشاء و تكوين رؤوس أموال طبيعية ترتبط بأنشطتها الإدارية و التقنية. و من أهم نتائج استخدام طريقة التمويل الداخلي ، أنه لا ينتج عنها الزيادة في كمية النقود عموماً. ذلك لأن هذه الطريقة تعني فيها تحويل أصول نقدية موجودة بالفعل إلى أصول طبيعية.

الفرع الثاني: التمويل الخارجي مباشر

و تعتبر هذه الطريقة من طرق التمويل الخارجي ، حيث تعبر عن العلاقة المباشرة بين المدخر و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي. بمعنى أن الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية تقوم بتوجيه فوائضها إلى الوحدات ذات العجز المالي.

و يمكن تصور التمويل المباشر على مستوى كل من المؤسسات الاقتصادية، العائلات و الإدارات العمومية كما يلي:

1 - التمويل المباشر على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

تستطيع هذه المؤسسات الأخذ بطريقة التمويل المباشر على مستويين هما:
بواسطة حصولها على القروض و التسهيلات الائتمانية من مورديها و زبائنها أو مؤسسات أخرى.
بواسطة دعوة الجمهور العريض في توظيف مدخراته على شكل استثمار مالي في الأوراق المالية من أسهم و سندات و قيم مهجنة ، حيث يمثل السهم حق ملكية لجزء من رأسمال المؤسسة المصدرة ، في حين أن السند يمثل حق الدائنة في ذمة المؤسسة المصدرة له ، بينما الورقة المهجنة هي مزيج بين السهم و السند.

ب- التمويل المباشر بالنسبة للعائلات:

حسب هذه الطريقة التمويلية ، فإن العائلات يمكنها أن تحصل على الأوراق اللازمة و الضرورية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية و الاستهلاكية دون اللجوء إلى الوساطة المالية المتمثلة في المؤسسات المالية و النقدية و من أهم أوجه هذه الطريقة نجد تلك القروض المباشرة التي تتم بين العائلات فيما بينها، أو بين العائلات و المؤسسات. و عادة ما يتم إثبات حق الدائنة بموجب أوراق تجارية من كمبيالات و غيرها. و لعل الطبيعة الثانية و الخاصة بتطوير العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الكبيرة مع زبائنها و ذلك من خلال منح هؤلاء الزبائن القدرة الاستهلاكية ، الائتمان و القوة الشرائية المطلوبة حتى يمكنهم الحصول على منتجات المؤسسات من مختلف السلع و الخدمات.

ج- التمويل المباشر للأوراق العمومية:

وفق هذه الطريقة التمويلية، فإن الحكومة كعون اقتصادي يمكنها الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها خاصة منها الاستثمارية و ذلك من خلال القروض التي تحصل عليها من طرف العائلات و المؤسسات من غير الهيئات المالية و النقدية.

و حتى تستطيع الحكومة تجميع مدخرات العائلات و المؤسسات من أجل استخدامها في تغطية احتياجاتها المالية المتعددة، فإنها تلجأ إلى إصدار سندات متنوعة و متعددة ذات معدلات فائدة و مدة استهلاك مختلفة، و من أهم الأدوات المالية المستخدمة لهذا الغرض، نجد على أن تكون ممثلة لقروض مؤسسات عامة أو مؤسسات متخصصة مضمونة من قبل الدولة، و في هذا المجال نشير إلى أن الدولة قد تصدر سندات عامة ، لا يكون الغرض منها التمويل الاستثماري بل الحد من آثار التضخم أو امتصاص القوة الشرائية، بمعنى جمعها بدافع منعها من أن يتم صرفها كإنفاق استثماري أو استهلاكي.

و نشير إلى ان هذه الطريقة التمويلية قد تتصف بأنها أداة في يد الحكومة تقوم بإجبار الوحدات الاقتصادية في توظيف فوائض قيمها.

و أخيرا فإن أهم نتائج استخدام طريقة التمويل المباشر أنها مثل الطريقة السابقة ، أي طريقة التمويل الداخلي ، لا يترتب عنها الزيادة من كمية النقود، بمعنى عدم زيادة حجم وسائل الدفع ، ذلك لأنها كسابقتها تعني القيام بتحويل الفوائض النقدية الموجودة حقيقة لدى مختلف الوحدات الاقتصادية، إلى أصول طبيعية... إلخ.

الفرع الثالث التمويل الخارجي غير المباشر:

و هو طريقة من طرق التمويل الخارجي، هذا التمويل الذي يتم من خلال الأسواق عن طريق مؤسسات الوساطة المالية ، سواء كانت نقدية أو غير نقدية ، حيث تتولى هذه المؤسسات مهمة جمع الإدخارات النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من عائلات و مؤسسات اقتصادية ثم تقوم بتوزيع ما جمعت من مدخرات على الوحدات المحتاجة، و يتجلى ذلك من خلال ما تمنحه من قروض للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، و القاعدة هنا ان مؤسسات الوساطة المالية تقوم بقرض ما اقترضته.

و نشير إلى أن هذه الطريقة التمويلية تستمد أهميتها من ان العديد من الوحدات الاقتصادية التي لها فوائض نقدية ، قد تحجم عن أن تقوم بالاستثمارات مباشرة لاعتبارات عديدة ، أهمها الخوف من النتائج و عواقب هذا النوع من الاستثمارات.

و عدم الثقة فيها ، و كذا عدم الرغبة في تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المباشرة ، و قد يكون السبب في ذلك هو أن تلك الوحدات تفضل السيولة ، و لا ترغب في تجميد وظائفها . و من هنا تأتي مؤسسات الوساطة المالية كأداة لجمع مدخرات هاته الوحدات محققة لهم جملة من تطلعاتهم بتقديم خدمات (التأمين) أو إشباع رغبة المحافظة على السيولة ...إلخ.

وفي الختام ، فإن أهم نتائج طريقة التمويل غير المباشر تتجلى في النقطتين التاليتين:

قدرة مؤسسات الوساطة المالية على تحويل الاكتمال الادخاري إلى توظيف ادخاري و ذلك على النحو التالي
تقلص معه كمية المدخرات التي كان مالها الطبيعي الاكتمال.

قدرة عدد من مؤسسات الوساطة المالية، خاصة المصارف منها على أن تقوم بالمساهمة في مضاعفة حجم القوة الشرائية الموجهة للتوظيف الاستثماري ، و ذلك بالاعتماد على قدر معين من المدخرات النقدية عندما تقوم بعمليات التمويل المباشر ، و من تم فإن النظام البنكي عموما بإمكانه توفير قوة شرائية عن طريق التوسع النقدي و يمكنه أن يوجه هذه القوة الشرائية للتوظيف الاستثماري.

إن المؤسسة تمارس خلال نشاطها العادي عدة عمليات مختلفة:

شراء ، الإنتاج ، البيع ، الاستدانة، استثمار، ... هذه العمليات تنتج تدفقات يمكن ترجمتها ترجمة محاسبية و يمكن تقسيمها إلى نوعين:

تدفقات نقدية، تدفقات حقيقة.

و من أجل تحليل دقيق لنشاط المؤسسة ، ثم تبني و منذ فترة طويلة نظام تقسيم نشاط المؤسسة خلال دورة استغلالية ، إلى وظائف أساسية هي : الاستغلال ، الاستثمار ، التمويل.

و من خلال هذه الدورات فإن جدول تمويل تم بناؤه وفقا لها ، فهو يوضح بذلك كل المراحل التي تمر بها المؤسسة خلال نشاطها العادي.

* عمليات الاستغلال: النتائج ، التكاليف ، حالة الخزينة ، الإهلاكات و المؤونات ،تغير في مستوى المخزون.
* عمليات الاستثمار : اقتناء استثمارات جديدة،...

* عمليات الخاصة بالتمويل : رأس المال، أرباح الشركاء ، المداخل الناتجة عن الديون الجديدة ،تسديد الديون، التسبيقات...

إن الأهداف العامة من وضع جدول (مخطط) تمويل هي:

1- أهداف اقتصادية : تمويل احتياجات المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة.

2- أهداف مالية : ضمان الاستخدام الجيد للموارد المالية بغية الحصول على مرد ودية جيدة للأموال المستثمرة.

المطلب الثالث : مخطط تمويل الاستثمارات

انصب اهتمام مسيري المؤسسات و منذ فترة طويلة في البحث عن وسائل و أدوات تحليلية تسمح خلال فترة زمنية معينة بإعطاء صورة ديناميكية عن تطور المؤسسة ، احتياجاتها ، و عن هيكلها المالي، و تعتبر الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج إحدى هذه الأدوات بالرغم من بعض العيوب التي يمكن حصرها فيما يلي: الميزانية تعتبر صورة رقمية لمجمل حسابات المؤسسة ، فهي لا توفر للمسير سوى معلومات ثابتة تتعلق فقط بالذمة المالية لها.

أما جدول حسابات النتائج فما هو إلا صورة لنتائج نشاط المؤسسة، فهو بذلك ترجمة فقط لربحيتها أو خسارتها خلال دورة معينة بدون توفير أية تفسيرات.

و بالمقابل نجد ان جدول التمويل (مخطط التمويل) الذي يصف المصادر التي تتوفر لدى المؤسسة و كيفية استغلالها، و توظيفها مواجهة مستلزماتها.

1- أسباب استعمال جدول (مخطط) التمويل:

لا يوجد رسم وحيد لجدول التمويل متفق عليه ، لأنه ما يهم المسير من خلال هذه الأداة هو استنتاج المعلومات المهمة التالية و المتعلقة بـ:

قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، مرد وديتها، احتياجاتها من التمويل و أيضا التنبؤ بالأخطار التي قد تؤدي بها إلى العجز (فشل المشروع). و من خلال العرض الموجز فإنه يمكن تقسيم طبيعة هذا الجدول إلى:

- جدول متمحور أساسا على تحليل رأس المال العامل.
- الجدول متمحور أيضا على تحليل التغير في الخزينة.
- الجدول هو مزيج يسمح بالكشف عن العلاقة بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل.
- و تعود أسباب اختيار المؤسسات لهذا الجدول إلى الأسباب التالية:
- * لأن الجدول من جهة يتجاوب و أهداف السياسية المالية للمؤسسة.
- * لأن حياة المؤسسة تتمحور أساسا في 3 دورات أساسية هي : الاستغلال ، الاستثمار ، التمويل.
- * أيضا للتفاوض مع البنوك ، أصبح جدول التمويل وثيقة أساسية تشكل ملف طلب القروض لدى البنوك.

ب: مفهوم جدول التمويل

إن جدول التمويل يبين خلال فترة زمنية معينة ، جميع موارد المؤسسة الموضوع و المتاحة لديها، لمواجهة احتياجاتها المستقبلية فهو بذلك تخطيط لسياسة تسيير المؤسسة و هيكله وسائل تمويلها.

فهو يعتبر جدول الاستخدامات و الموارد ، و يشرح التغيرات الحاصلة في ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية مرجعية ، بتبيين المصادر المتاحة و التي بواسطتها يتم مواجهة احتياجات المؤسسة المستقبلية.

إن جدول التمويل يعتبر أداة التحليل، نعلم أن توفر بعض المؤشرات المالية الأساسية لدى المؤسسة تعتبر ضرورة ملحة ، خاصة و أننا نعلم بأنها تواجه خلال دورتها الاستغلالية عدة مشاكل و صعاب.

و لذلك نعتبر مثلا الوفاء بالالتزامات، المردودية ، و احتياجات التمويل الحاضرة و المستقبلية، من بين أهم هذه المؤشرات ، إضافة إلى ذلك خطر الفشل الذي يعتبر لهذه المؤشرات الثلاث.

ج: إعداد جدول التمويل

نعلم أن مستوى احتياجات تمويل الاستغلال تتغير ، بدلالة عدة عوامل: مدة فترة دورة الاستغلال، تكلفة الاستغلال، حجم النشاط، بالإضافة إلى سياسة القرض (زبون، المورد) .

إن عملية التسيير لا تنحصر فقط في الاهتمام بتحصيل و متابعة العمليات الحالية فقط، بل هو تحصيل و متابعة العمليات المستقبلية أيضا، بواسطة عملية التقدير أو التنبؤ. هذه الأخيرة هي معقدة لكن ضرورية لضمان متابعة تطور نشاط المؤسسة ، بشكل يسمح بالتنبيه للأخطار الممكنة ، و على هذا فهي تحتاج للقيام بذلك إلى إمكانيات حديثة توضع خصيصا لمعالجة المعطيات و القيام بعملية للتنبؤ على الديون القصيرة و المتوسطة الأجل.

بالإضافة إلى ضرورة توفر نوعين من المعلومات وعلى مستويين:
معلومات داخلية، و أخرى خارجية . فعلى المستوى الداخلي : لا بد للمؤسسة أن تكون قادرة على توفير معطيات
التحصيل و الإنفاق . أما على المستوى الخارجي : معلومات تخص علاقاتها مع الغير مثلا: الهيئات المالية (
البنوك).

المبحث الثاني مصادر التمويل للاستثمارات في الجزائر

1-المطلب الأول

المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004

1-1 الفرع الأول : الادخار الحكومي

الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي، و يكون أحد مصادر تمويل
المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية. و هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الحكومية و النفقات الجارية، ويمثل
الادخار الحكومي في الجزائر الفرق بين الإيرادات الحكومية و نفقات التسيير و إن كان هذا الرصيد موجبا
يعتبر مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية. والجدول (1-2) يوضح تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال
الفترة 1990-2004.

من خلال الجدول (1-2) يظهر أن الادخار الحكومي عرف تغيرات عديدة حيث نجده ارتفع خلال
السنتين الأوليتين من الدراسة أي من 63.7 مليار دينار سنة 1990 إلى 95.1 مليار دينار سنة 1991 و هذا
يعود إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية فنجد انه خلال هاتين السنتين ارتفع سعر البترول لذا فإن حصيلة الجباية
البتروولية ارتفعت خلال سنتي 1990 و 1991 و بعد ذلك تراجع من 35.8 مليار دينار سنة 1992 إلى 22.6

مليار دينار سنة 1993 هذا راجع إلى تزايد نفقات التسيير، لكن بعد هذه السنة ارتفع واستقر نوعا ما خلال السنتين 1994، 1995 فهو يتراوح ما بين 146.8 مليار دينار و 138.0 مليار دينار و هذا بفضل الإيرادات الحكومية و خاصة الجباية البترولية، واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع نظرا لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية وارتفاع حصيلة الجباية البترولية فانقل الادخار الحكومي من 274.6 مليار دينار سنة 1996 إلى 283.1 مليار دينار سنة 1997 .

لكن نجد أن سنة 1998 شهدت انخفاض في أسعار البترول، لذا فإن الجباية البترولية قد انخفضت قليلا، بالتالي انخفضت الإيرادات الحكومية و منه تراجع الادخار الحكومي فوصل إلى 110.7 مليار دينا خلال هذه السنة ومع تحسن أسعار البترول بدأت الإيرادات الحكومية ترتفع ابتداء من هذه السنة لذا نجد أن الادخار الحكومي ارتفع من 195.8 مليار دينار سنة 1999 إلى 365.68 مليار دينار سنة 2001. ينبغي تقدير النتائج المالية خاصة منها الميزانية تبعا للسياسة الصارمة لتسيير الطلب على إثر انخفاض سعر البترول في سنتي 1998 و1999 من جهة، و تبعا لارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى في سنتي 2000 و2001 من جهة أخرى، و قد سمح تضافر هذين العاملين بتحسين التوازنات و مكانة الجزائر الخارجية .

جدول (2-1) : تطور المصادر الداخلية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2004.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
البيان															
الادخار الحكومي مليار دينار جزائري	63.7	95.1	35.8	22.6	146.8	138.0	274.6	283.1	110.7	195.8	269.0	365.68	505.5	767.6	1002.4
معدل التضخم %	20.2	25.5	31.0	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1	6.2	2.7	0.6	4.2	1.4	2.6	4.6

Source :

- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1992, édition 1994, p. 392.
- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1993/1994, édition 1996, p. 377.
- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1996, édition 1998, p. 315.
- ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 1997/1999, édition 2001, p. 328.
- Situation des opérations du trésor, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p.58.
- Situation des opérations du trésor, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.168.
- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2002، الدورة العامة الثانية و العشرون، ص.83.
- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2003، الدورة العامة الرابعة و العشرون، ص.102.

و قد سجل خلال السداسي الأول من عام 2001 ميل نحو توسيع الادخار في الميزانية.²⁹ واستمر الادخار الحكومي في الارتفاع حيث وصل إلى 1002.4 مليار دينار جزائري سنة 2004.

1-2 الفرع الثاني: التمويل التضخمي

عادة ما يعبر عن ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني في الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أو الانخفاض الذي يحدث في القوة الشرائية للنقود، وبسط طريقة للاستدلال عليه في قياس حركة الأسعار بالنسبة للحالة الأولى ودراسة العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة و الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى بالنسبة للحالة الثانية.

إن القوى التضخمية الفاعلة لتحريك الأسعار نحو الأعلى تتأثر بالطرق المالية، التجارية والتقلبات العشوائية في حجم و نوعية التجارة الدولية، و إذا نظرنا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أنه يمر بأزمة منذ بداية الثمانينيات، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية و بالتالي تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، كذلك فالعرض الكلي عجز عن مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب. و تتأثر الاتجاهات التضخمية بحجم و هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسة سعر الصرف المطبقة للذين تميزا بالتذبذب و التدهور خلال الخمسة عشر سنة الماضية. و فشلت كل محاولات الخروج من مشكلة الصادرات أحادية التكوين السلعي و توسع هيكل الواردات السلعية الذي يرجع إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية و ما نتج عنه من تخفيض قيمة العملة الوطنية. إن قياس ظاهرة التضخم يستند على عدد من المؤشرات كالتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع و معاملات الضغوط التضخمية. فالتطورات الائتمانية و النقدية التي حدثت في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2004 تشير إلى أن السياسات النقدية أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حتى بداية 1995، إضافة إلى السياسات النقدية فإن للسياسات المالية المتشددة و شروط صندوق النقد الدولي دورا فعلا بعد سنة 1995 في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري. و الجدول (1) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2004.

29 - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون، جوان 2001، ص. 88.

يتبين لنا من الجدول (1) أن الاتجاه العام لمعدل التضخم في الجزائر أخذ في الارتفاع إلى غاية 1994 حيث وصل إلى 31.7 % أين سجل أقصى قيمة له، ثم بعد ذلك أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 0.6 % سنة 2000 هذا راجع إلى السياسات المالية و النقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر. كما أن معدل التضخم ارتفع قليلا في الجزائر حيث وصل إلى 4.2 % سنة 2001 و هذا راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، إنجاز عمليات الدفع في إطار مخطط دعم انتعاش وعمليات الدفع التي قامت بها الخزينة لفائدة البنوك في إطار تطهيرها المالي و إعادة رسملتها.³⁰

إن انخفاض التضخم خلال سنة 2002 يعود إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية،³¹ بينما نجد ارتفاعه في سنة 2003 راجع إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك بـ 1.2 نقطة في النسبة المئوية بالمقارنة مع نفس الفترة المنصرمة. يبدو أن التضخم المسجل في سنة 2003 ورغم ارتفاعه لا يشكل عاملا سلبيا بالنظر للقدرة الشرائية و الاستهلاكيات النهائية من جهة أخرى التي تحسنت خلال السنتين 2002-2003.³² إن ارتفاع التضخم في سنة 2004 راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل الاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000، إلا أن تأثيره خف بسبب ارتفاع مدا خيل بعض الفئات الاجتماعية و المهنية.

2-المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة

2004-1990

1-2 الفرع الأول: التجارة الخارجية

30 - نفس المرجع السابق ، ص ص. 5-6.

31 - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، الدورة العامة الثانية والعشرون، ص. 83.

32 - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة الرابعة والعشرون، ص. 102.

كانت التجارة الخارجية في الجزائر مصدرا هاما بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ أربعة عقود في رفع الدخل الوطني، والتي أدت بدورها إلى زيادة تمويل الواردات من السلع الوسيطة و الإنتاجية اللازمة من جهة، والتوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة أخرى بالرغم من محاولات بناء و توسيع قاعدة إنتاجية، زراعية و صناعية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فان الاقتصاد الجزائري يتميز بتمركز قاعدته الإنتاجية في فروع إنتاج و تحويل وصناعة المحروقات، في وقت أصبح فيه الطلب الكلي يتصف بالتنوع، بالتالي يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا مفتوحا في اعتماده على الواردات و على الخصوص في قطاعات إستراتيجية مثل الموارد الزراعية و الصناعية الغذائية و أصبح مشكل الأمن الغذائي متعلق بالتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية من خلال الأسعار، إضافة مشكلة المديونية، تذبذب أسعار الصرف الدولية و في مقدمتها الدولار الأمريكي.

تعتبر حصيلة الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات فإذا كانت قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات فانه يسجل فائض، أما إذا كان العكس فانه يسجل عجزا. ونظرا لتذبذب قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على الصادرات من المحروقات من جهة ونظرا للتغيرات التي تطرأ على قيمة الواردات الجزائرية المرطبة بمتطلبات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، فان الميزان التجاري الجزائري سجل حالات العجز و الفائض خلال الفترة 1990-2004 كما هي مبينة في الجدول (2) الآتي:

من خلال الجدول (2-2) يظهر أن التطور في حصيلة الميزان التجاري يخضع للارتفاع و الانخفاض الحاصل في سعر البرميل، فنجدها انخفضت من 4.80 مليار دولار أمريكي سنة 1990 إلى -0.25

جدول (2-2): تطور المصادر الخارجية لتمويل المشروعات الاستثمارية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

											السنة
2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
12.3	3.31	0.78	5.45	3.76	0.20	0.25 -	2.72	4.29	4.1	4.8	حصيلة الميزان التجاري
25.261	28.315	30.473	31.222	33.651	31.924	29.486	25.724	26.678	27.875	28.251	المدىونية الخارجية

Source :

- 1) www finance Alegria. org / Ministère de finance , Note de conjoncture afin de décembre . 2000, p. 13.
 - 2) www finance Alegria. org /Ministère de finance , Note de conjoncture afin de décembre. 2001, pp. 10-12 et la conjoncture au premier semestre 2002, p . 10.
 - 3) Bichara Kader, ajustement structurel au Maghreb ,(Bruxelles :administration général de la coopération au développement ,1995), p.42.
 - 4) Balance de paiement, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.54.
- Situation de la dette extérieure, op.cit,p.57.

مليار دولار أمريكي سنة 1994, حيث كان سعر البرميل يساوي إلى 15.98 دولار أمريكي. و بدأت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 5.41 مليار دولار أمريكي سنة 1997 حيث كان سعر البرميل يساوي 19.30 دولار أمريكي, و بانخفاض سعر البرميل سنة 1998 إلى 13.31 دولار أمريكي انخفضت حصة الميزان التجاري إلى 0.78 مليار دولار أمريكي, لكن بعد ارتفاع سعر البرميل إلى 18.25 سنة 1999 ارتقت الحصة إلى 3.31 مليار دولار أمريكي ووصلت في سنة 2000 إلى 12.3 مليار دولار أمريكي حيث كان سعر البرميل يقدر بـ 28.50 دولار لتتخفص في سنة 2002 إلى 6.7 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول و الجباية البترولية وارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيلة لتصل الحصة إلى مستوى قياسي سنة 2004 حيث تقدر بـ 17.27 مليار دولار أمريكي حيث سعر البرميل يقدر بـ 38.66 دولار أمريكي. مما سبق نستنتج أن صادرات الجزائر أحادية البنية تتكون من سلعة واحدة تتغير أسعارها تبعاً للتغيرات التي تطرأ في الأسواق العالمية فترتفع أحياناً وتتنخفض أخرى.

2-2 الفرع الثاني: المديونية الخارجية

ظهرت مشكلة المديونية لكثير من البلدان النامية و من بينها الجزائر في السنوات الأخيرة كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية فيها, و أضحت أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر وهو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة. فنجد أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصة صادراتها. هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية. فنجد قصور مصادر التمويل الداخلية بها, و سوء استغلالها من جهة و رغبة الدولة في تحقيق تنمية سريعة, هو ما دفعها إلى طلب المزيد من القروض الخارجية و لو بشروط قاسية, لسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية و الاستثمارات المطلوب تنفيذها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي بها.

إن اللجوء إلى السوق المالي الدولي للاقتراض ليس خطأ بل هو وسيلة لتحقيق مشاريع استثمارية, لكن ضعف مردودية هذه المشاريع لا يمكن من توفير المبالغ المقترضة. فبداية أزمة المديونية كانت عام 1986, ذلك بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية, بالتالي تدهور حصة صادرات المحروقات, و منه تراجع حجم القروض الممنوحة من طرف الدول و الهيئات الدائنة.

نتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي وصلت إليها الجزائر لم تجد السلطات أمامها سوى حل اللجوء إلى الاقتراض القصير المدى والذي كلفها الكثير و الكثير, إضافة إلى غياب إستراتيجية واضحة لتسيير المديونية الخارجية على المدى الطويل, و الإختلالات الموجودة في بوازاتها الخارجية, استمرت الجزائر بالتسديد و الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة حسب العقود الأصلية الممضاة مع المقرضين. و الجدول (2) يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2004.

يظهر من الجدول(2) أن حجم المديونية الخارجية للجزائر بدأت تنخفض مع مطلع التسعينيات إلى غاية 1993 بسبب تحسن أسعار البترول، فكان الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات يوجه لتسديد احتياطي الديون و فوائدها لكن ابتداء من سنة 1994 ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر من 29.486 مليار دولار أمريكي، حيث و صلت إلى 31.222 مليار دولار أمريكي سنة 1997 و هذا يتزامن مع إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر والقروض المقدمة لها من طرف الهيئات المالية الدولية. وتراجعت ابتداء من 30.473 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 22.571 مليار دولار أمريكي سنة 2001، لتعود للارتفاع في السنتين اللاحقتين هذا راجع إلى ارتفاع طفيف للديون متوسطة و طويلة الأجل وتراجع بعد ذلك إلى 21.821 مليار دولار أمريكي سنة 2004، كما نلاحظ انخفاض مستمر لخدمة الدين بالنسبة للصادرات حيث تراجعت من 47.7% سنة 1998 إلى 21.7% سنة 2002³³ إلى 21.6% سنة 2004.³⁴ مع وجود اتجاه لدى السلطات الجزائرية لتخفيف عبء المديونية ومحاولة التخلص منها في ظل الوفرة المالية بسبب تحسن أسعار البترول في هذه المرحلة و الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في مجال إدارة القروض.

2-3 الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن عدد المشاريع الاستثمارية وصل إلى 324 (87 مشروع استثماري أجنبي مباشر في ظل قانون النقد و القرض و 237 في ظل قانون الاستثمارات إلى غاية 1998) مشروعاً خارج قطاع المحروقات ما بين 1990-1998، مقدرة بمبلغ إجمالي 3 مليار دولار أمريكي.³⁵ (1,33 مليار دولار أمريكي ما بين 1990-1993 و 1,67 مليار دولار أمريكي ما بين 1994-1998).

³³ - La dette extérieure , évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p.43.-

³⁴ - La dette extérieure , évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, p.57.-

³⁵ - تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1996، ص. 109.

يمكن ملاحظة ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال التسعينيات وان أهمها تم منذ 1996, حيث تعاقدت الجزائر و كبرى الشركات البترولية. فنجد أن عدد عقود البحث و التنقيب المتعاقد عليها بين شركة سونا طراك و الشركات الأجنبية السارية المفعول حتى نهاية 1998 هي 17 عقدا.³⁶

• في نهاية ديسمبر 1995 أبرمت سونا طراك و بريتش بترول يوم عقد خدمة مدته 30 سنة بقيمة 3 مليار دولار أمريكي تساهم فيه سونا طراك بـ : 1.015 مليار دولار أمريكي بهدف البحث عن الغاز الطبيعي في عين صالح ، إنتاجه و تسويقه؛

• في سبتمبر 1996 أبرمت سونا طراك (35%) , "توتال" الفرنسية (35%) "ورييسول" الاسبانية (30%) عقد تقاسم الإنتاج يتعلق بحقل الغاز في "تين فوي تبنكورت" يقدر بـ : 874 مليون دولار امريكي؛

• في 15 افريل 1996 وقعت سونا طراك مع "أركو" الأمريكية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج يهدف الى رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام في حقل " رهد البغل " من 27 ألف إلى 125 ألف برميل يوميا في نهاية 1999 و يقدر استثمار التطوير و الاستغلال بين 910 و 1090 مليون دولار أمريكي تمويل من قبل الشريك الأجنبي.

• في 29 جوان 1998 وقعت سونا طراك مع شركة " اموكو" الامريكية عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مدته 20 سنة بهدف تطوير و استغلال أربعة آبار تم اكتشافها في " عين امناس" , و تقدر قيمة الاستثمار بـ : 790 مليون دولار أمريكي.

إن من أهم ما تم تحقيقه من مشاريع نتيجة للشراكة في قطاع المحروقات نذكر:³⁷

• مصنع معالجة الغاز الطبيعي في " تين فوي تبنكورت" الناتج عن الشراكة المختلطة بين سونا طراك (35%) ، "توتال" الفرنسية (35%) و "رييسول" الاسبانية (30%) الناتجة عن العقد الموقع في سبتمبر 1996, الذي كلف 600 مليون دولار أمريكي.

³⁶ - Hassan Yacine , "L'expérience de la SOTRACH en matière de partenariat dans la recherche , le développement et la production d' hydrocarbures", dans "partenariat et investissement" annales de l'institut d'Economie douanière et fiscale, 1999, p. 31.

³⁷ - Cité dans le journal le matin du 24 mai, 1999, N° 2196 , p .3.

- مصنع معالجة البترول الخام في حاسي بركين الجنوبية تجسيدا لعقد الشراكة الموقع بين شركة سوناطراك و " انداركو" الامريكية في 24 ديسمبر 1996, ذو كلفة تبلغ 222 مليون دولار أمريكي.
- أما فيما يخص قطاع خارج المحروقات فقد عرف منتصف 98 مفاوضات حول ثلاثة مشاريع تصل قيمتها إلى 2.1 مليار دولار أمريكي وهي:
- 500 مليون دولار أمريكي تخصص مشروع شراكة بين المجمع الإسباني فرتيبيريا و شركة أسميدال و فيرفوس التابعتين للشركة القابضة للمناجم، وتهدف هذه الشراكة إلى إنشاء ثلاثة مصانع للأسمدة.
- 400 مليون دولار أمريكي تخصص مشروع شراكة مع مستثمرين من ألمانيا في مجال حمض الفوسفور.
- 300 مليون دولار أمريكي تخصص مشروع شراكة مع مستثمر من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف استغلال الحديد في مدينة جيجل.
- إلى جانب قطاع الكيمياء و المواد الصيدلانية، نجد القطاع المالي بشقيه البنكي و التأمينات شهد نشاطات كدخول بنك البركة و بنك (ABC) ، (city bank) الأمريكية و (BNP) الفرنسية.³⁸
- أما اهتمام مؤسسات التأمين الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بالسوق الجزائري راجع أساسا إلى الاهتمام بسوق إعادة التأمين الذي يقدر بـ: 60 مليون دولار أمريكي سنويا وبآفاق جذابة، باعتباره من الأسواق البارزة، حيث يقدر هذا الأخير بـ: 3 مليار دولار سنة 2010.³⁹
- و من الشركات التي أقيمت مع القطاع الخاص نجد :
- إنشاء شركة (Pepsi-cola) بين مجمع مهري و الشركة الأمريكية الأم (Pepsi-cola) وهو استثمار يقدر بـ: 60 مليون دولار أمريكي.⁴⁰ جدير بالذكر انه بعد 8 أشهر من بداية أعمال هذه الشركة التي تشغل 500 عامل حصلت على 40% من السوق الجزائري حسب تصريحات السيد مهري المدير العام لهذه الشركة.⁴¹

³⁸- Cité dans le journal la tribune du 18 novembre, 1998, N°1013 , p . 04.

³⁹ - Amara LATROUS, (PDG de la SNA) 'l'expérience de la société national d'assurance: le partenariat dans le secteur des assurances", in, partenariat et investissement annales de l'institut d'Economie douanière et fiscal ,1999, pp.33 -38.

⁴⁰ - Cité dans le journal EL- Watan du 13 décembre, 1998, N° 2739, p . 24 .

- (petrovalles) إيطاليا خطط لإنشاء شركة للخدمات الصناعية في مجال المحروقات مع شريك محلي خاص.
- قامت مخابر (synthelabo) و (Laphal) الفرنسية في 1997 بإنشاء شركة مختلطة مع مستثمر جزائري بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي.⁴²
- كما أنشأت شركة مختلطة في 25 سبتمبر 1997 لأجهزة التلفزيون (200 ألف جهاز سنويا) بين شركة (Samsung) و شركة خاصة جزائرية (Sentrax electronics International) تأسست في أوروبا و تعمل في لندن، براغ، باريس و كوريا ، استقرت هذه المؤسسة في الجزائر بتاريخ 05 أكتوبر 1997 و تعمل من أوائل مؤسسات القطاع الخاص التي حصلت على عقد من هذه الأهمية مع مؤسسة عالمية.⁴³
- وقد قدر متوسط الاستثمارات الخارجية المباشرة في الجزائر بأقل من 400 مليون دولار باستثناء عام 2001 الذي سجلت فيه الاستثمارات الخارجية ارتفاعا محسوسا في حدود 1.2 مليار دولار بفضل دفع شركة أوراسكوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال.⁴⁴
- نسجل في الفترة 1995 – 2002 تدفق مهم للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر مما يؤكد تحسنها في ميدان جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث صنفت في المرتبة الأولى مغاربيا و الثالثة إفريقيا خلال سنة 2002، مما أدى إلى الزيادة في التكوين الرأسمالي الإجمالي. وهذا التحسن في مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر محقق في بعض الاستثمارات الإستراتيجية (المحروقات، الاتصالات، مواد البناء، الحديد و الصلب) وبيدوا أن الأمور توسعت إلى قطاعات أخرى كالكهرباء و المياه.
- وفي تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بتاريخ 22 سبتمبر 2004 سجل تراجع كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر من 1.1 مليار دولار عام 2002 إلى 634 مليون دولار عام 2003 مشيرا إلى أن الجزائر سجلت أعلى نسبة تراجع في المنطقة العربية. كما أوضح التقرير الدولي أن الاستثمارات الأجنبية في العالم تراجعت من 678.8 مليار دولار إلى 559.5 مليار دولار خلال نفس الفترة.

⁴¹ - Cité dans le journal EL- Watan du 17 décembre, 1998, N° 2743 ,p 22.

⁴² - Cité dans le journal la tribune Economie , du 9 au 15 juin, 1999, p .11.

⁴³ - Cité dans le journal la tribune du 8 novembre, 1997, N° 1004 , p . 07.

⁴⁴ - جريدة الخبر الصادرة يوم 2002/11/12 ، العدد 3626 ، ص. 2.

3- المطلب الثالث : المصادر الجديدة (داخلية وخارجية)

1-3 الفرع الأول: إصدار السندات لصالح الجمهور

كما ظهرت و تطورت في الجزائر أساليب أخرى التي يمكن أن تقسم إلى داخلية و خارجية و هذا ما أدى بنا إلى التطرق إلى مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المشروعات الاستثمارية خلال فترة الدراسة.

يشكل القرض السندي الذي أصدرته مؤسسة سونا طراك الانطلاق الفعلي لبورصة الجزائر، و هذا القرض السندي الذي قدر مبلغه الأولي بـ: 5ملايير دج و لمدة 5 سنوات و بسعر فائدة 13 % ومنحه عند الإصدار بنسبة 2.5 % قد تم إعداده بين شهري نوفمبر و ديسمبر 1997 وانطلق أثناء السداسي الأول من سنة 1998 ولقد لقي هذا القرض إقبالا كبيرا لدى الجمهور مما يفسر رفع مبلغه إلى 12 مليار دج، وأيضا السبب في نجاح هذا القرض هو معدل الفائدة المستعمل 13% و الوسيلة الجبائية المرتبطة به أي الدخل غير الخاضع للضريبة.⁴⁵ وما يمكن استخلاصه من هذه العملية هو توفير ادخار هام من شأنه أن يستثمر في توظيف الأموال على المدى الطويل، و هو ما يفترض من جهة أخرى وجود رؤوس أموال ضخمة يمكن جذبها إذا ما تم بذل مجهود باتجاه تطوير أدوات الادخار وتنويعها . وفي هذا الإطار تم الاتصال ببعض المؤسسات لإصدار السندات في صالح الجمهور و هكذا تم اختيار:⁴⁶

- مؤسسة "الرياض" - سطيف - إصدار مليون سهم.
- مؤسسة "صيدال" بإصدار سندات بقيمة 20% من رأس مالها.
- نزل الأوراسي بإصدار 20% من السندات من رأسماله.

2-3 الفرع الثاني : إصدار سندات الخزينة

تعتمد الجزائر مند الاستقلال وعلى غرار غيرها من دول العالم سندات الخزينة كأداة للتمويل العمومي وقد تطورت المنظومة القانونية لهذه السندات العمومية مواكبة لتغير النظام الاقتصادي بحيث أصبحت في الوقت الحالي ونتيجة اعتمادها نظام واليات السوق المالية تتخذ شكل إصدارات دائمة لسندات أو قيم الخزينة في حساب جار موجهة على

⁴⁵- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998 ,الدورة الثامنة عشرة , نوفمبر، 1998، ص 71.

⁴⁶ - مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998 ,الدورة العامة الثالثة عشر ماي 1999، ص 77- 78.

العموم الى البنوك والمؤسسات المالية وإصدار سندات الخزينة في شكل صيغ والتي تكون موجهة عادة للجمهور بغية جمع المدخرات المالية المتوفرة خارج البنوك أن مثل هذه الوضعية تشكل إرباكا للأسواق المالية مؤخرا تم إقرار وإصدار سندات الخزينة المسماة القرض الوطني للنمو الاقتصادي , انطلقت عملية الاكتتاب في 17 ابريل 2015 و حددت مدتها بستة اشهر كان الهدف من هذه العملية هو تمويل مشاريع استثمارية العمومية.

3-3 الفرع الثالث : وضع آليات لامتصاص الكتلة المالية في السوق الموازية

من بين مصادر التمويل الأموال المتداولة في السوق الموازية والتي تفوق 3500مليار دينار جزائري حسب الأرقام الرسمية بادرت الحكومة إلى وضع آليات مهمة للاستفادة من الأموال المتداولة منها :
أولا : عملية الامتثال الضريبي الطوعي أقرت الحكومة رسما جزافيا يقدر ب سبعة بالمائة في حالات التسوية الجبائية الطوعية إلى غاية نهاية 2017

ثانيا : إطلاق المنتج الإسلامي في عدة بنوك عمومية وخاصة وذلك للاستفادة من الأموال المتداولة وأيضا الاستفادة من الصيغ التمويل الإسلامي المرابحة المضاربة اصطناع الخ في عملية تمويل الاستثمارات

4-3 الفرع الرابع : التمويل الغير التقليدي

تعتبر هذه العملية من الخيارات الخطيرة على الاقتصاد الوطني ولها انعكاسات وخيمة على قيمة الدينار ومعدل التضخم وذلك حسب آراء المختصين والخبراء
طبع النقود من طرف بنك الجزائر و منذ بداية العملية سنة 2017, أزيد من 6500 مليار دينار وهو مبلغ ضخم مقارنة مع ما كان متوقعا وما كان ينتظروه الجزائريون الذين كانوا يطمحون إلى استغلال هذه المبالغ لتمويل الاستثمار وذهبت هذه الأموال لتسديد ديون المقاولين ولدفع الأجور

المبحث الثالث دور راس المال الاستثماري في تمويل المشاريع

تمهيد

يعتبر راس المال الاستثماري تمويلا تشاركيا يسمح للمستثمرين بتجسيد أفكارهم الإبداعية خاصة عندما تظهر البنوك التجارية محدودية الموارد المالية بالنسبة للمشاريع الناشئة بسبب الخطر المرتفع من جهة وعدم كفاية الضمانات المعروضة من طرف المقاول الذي يطلب الاقتراض من جهة أخرى ومع التوجه العالمي الى تبني اقتصاديات تقوم

على تجسيد مشاريع استثمارية ناشئة فقد أدركت الجزائر الدور التمويلي الكبير الذي يتيحه راس المال الاستثماري في تشجيع النمو الاقتصادي فبادرت السلطات العمومية بتقديم حلول للمشاكل المالية التي تواجه المشاريع الاستثمارية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إنشائها حيث وفرت هياكل لدعمها ومرافقته

المطلب الأول الشركات الممارسة لنشاط راس المال الاستثماري في الجزائر

يتواجد في الجزائر إحدى عشرة شركة تمارس نشاط راس المال الاستثماري منها اربع شركات عمومية هي :

- الشركة المالية للاستثمارات

- المساهمة والتوظيف SOFINANCE

- الجزائر استثمار EL DJASAIR istithmar

- الصندوق الوطني للاستثمار FNI

و 48 صندوق استثمار ولائي

خمس شركات أخرى غير مقيمة ذات راس مال أجنبي وهي AFRICINVEST SWICORP ABRAAJ

ECP RIVAL GARADS

وشركتين ذات راس مال مختلط هما الشركة الأوروبية للمساهمة FINALEP و الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM.

يظهر الدعم الحكومي لتقنية راس المال الاستثماري في الجزائر واضحا من خلال الشركات الممارسة للمهنة حيث يغلب الطابع العمومي على العدد الأكبر منها وحتى على مستوى الشركات ذات راس المال المختلط يكون الشريك الجزائري صاحب الأغلبية منها

إما فيما يخص تجربة صناديق الاستثمار غير المقيمة في الجزائر فقد جاءت من خلال تطبيق بعض البرامج الدولية من منظمات عالمية .

المطلب الثاني المحافظ الاستثمارية للشركات الوطنية

راس المال الاستثماري تقنية تمويلية حديثة النشأة في الجزائر وما زال يشوبها بعض الغموض لدى المقاولين الجزائريين لذا فهي لم تتمكن من تمويل عدد كبير من المشاريع الاستثمارية تمارس الشركات الوطنية لرأس المال الاستثماري هذه المهنة إلى جانب مصادر تمويلية أخرى مثل قرض الإيجار و قروض الاستثمار .

الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP

شركة راس مال استثماري تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في شهر مايو 2012 براس مال قدره 191 700 000 دج مقسم بين بنكين عموميين بنك التنمية المحلية BDL بنسبة 5,47% القرض و الشعبي الجزائري CPA بنسبة 23,76% والوكالة الفرنسية للتنمية AFD 28,74% بعد خروج البنك الأوربي BEI من الشراكة بنسبة 11,26% بهدف تقوية مركزها المالي تم اتحاد قرار الرفع من راس مال الشركة إلى 1200 000 000 دج في 09 ابريل 2015 حيث أصبحت نسبة مساهمة 64% و الذي يعتبر شريكا مهما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمة CPA 32% في حين تناقصت مساهمة BEI إلى 4% تضم المحفظة الاستثمارية لشركة FINALEP المشاريع التالية :

جدول (2-3): المحفظة الاستثمارية لشركة FINALEP

المشروع	قطاع النشاط	مرحلة التمويل	المنطقة
Somédial	التكنولوجيا الحيوية	مرحلة النمو	العاصمة
Eis	الصناعة الالكترونية	مرحلة النمو	العاصمة
Meditabat	البناء و الترقية العقارية	مرحلة الإنشاء	عنابة
Milok	الصناعة الغذائية	مرحلة الإنشاء	غرداية
Vim	صناعة الزجاج	مرحلة الإنشاء	تلمسان
Sonaltrap	تحويل البلاستيك	مرحلة الإنشاء	سطيف
Néomortass	صناعة الجير	مرحلة الإنشاء	سطيف
Vital	تصنيع معدات ميكانيكية	مرحلة الإنشاء	سطيف
Alclim	إنتاج مستحضرات التجميل	مرحلة الإنشاء	تبيازة

يبين لنا الجدول أن الشركة تركز على المشاريع الموجودة في المراحل الأولى من حياتها حيث قدمت تمويلا براس مال مخاطر لثمانية مشاريع من اصل عشرة وهو ما يمثل نسبة 80%

الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف SOFINANCE

مؤسسة مالية عمومية تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر بتاريخ 09 جانفي 2001 براس مال قدره 5 مليار دج من الخزينة العمومية وهي مخولة لممارسة كل الأنشطة البنكية باستثناء استقبال الودائع تغطي SOFINANCE الأنشطة التالية قرض الإيجار راس المال الاستثماري تسير الخزينة و الهندسة المالية لكن تركيز استثماراتها موجه أساسا لنشاط قرض الإيجار .

جدول (2-4): المحفظة الاستثمارية لمشاريع المالية SOFINANCE

المنطقة	نشاط المشروع	قطاع النشاط	نوع التمويل
ام البواقي	الخرسانة	صناعة	تمويل النمو
باتنة	مشروبات وعصائر	صناعة غذائية	تمويل الإنشاء
بجاية	الغلق المحكم	صناعة	تمويل النمو
بجاية	توظيف السكر	صناعة غذائية	تمويل الإنشاء
بجاية	سياحة جبلية	سياحة	تمويل الإنشاء
بجاية	الخرسانة عيادة ومركز معالجة	صناعة	تمويل الإنشاء
البلدية	محطة خدمات	خدمات	تمويل الإنشاء
وهران	فندق	خدمات	تمويل الإنشاء
وهران	فندق	سياحة	تمويل الإنشاء
تيارت	فندق	سياحة	تمويل الإنشاء
تيارت	عيادة	خدمات	تمويل الإنشاء

تمكنت SOFINANCE من تنويع محفظتها الاستثمارية من خلال الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك بالاعتماد على دعم صناديق الاستثمار الولائية التي تقع تحت إدارتها تتوجه المؤسسة بشكل واضح للاستثمار في قطاع الصناعة بعدل 5 مشاريع من اصل 11 مشروعا ما يمثل 45 % في حين اقتسم قطاعي السياحة والخدمات نسبة 5,5 % مناصفة بينهما من إجمالي المشاريع الممولة .

الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM

شركة استثمار تم إنشائها بموجب اتفاقية موقعة في 04 ابريل 2004 بين وزارتي مالية البلدين الجزائر والمملكة العربية السعودية باشرت عملها في 2008 راس مالها هو 8 مليار دج موزع بحصص متساوية بين البلدين تمكنت الشركة من انجاز المشاريع الاستثمارية التالية :

جدول (2-5): المحفظة الاستثمارية لمشاريع المالية ASICOM

المشروع	النشاط	مرحلة التمويل	المنطقة
Roto Algerie spa	طباعة صناعية	النمو	العاصمة
Infrastructure 1	العقارات	النمو	العاصمة
Siaha spa	بنية تحتية سياحية	الإنشاء	سكيدة
Citv mall spa	فندقة	الإنشاء	قسنطينة
Shifabe eurl	فندقة	الإنشاء	بجاية
Epra spa	صناعة الاجر	الإنشاء	خنشلة
Oceamo centre	بنية تحتية تجارية	الإنشاء	العاصمة
Citv mall spa	بنية تحتية تجارية	الإنشاء	قسنطينة
El djazair idial	خدمات مالية	الإنشاء	العاصمة
MST BAT SPA	اشغال عمومية	الإنشاء	العاصمة
HVPER	التوزيع	النمو	العاصمة
Infrastructure 2	عقار	النمو	العاصمة
Armatec	صناعة	الإنشاء	البلدية

تعتبر ASICOM شركة استثمار ذات محفظة استثمارية متنوعة المشاريع من حيث الأنشطة الاقتصادية لكن يميزها بشكل خاص قطاعي الخدمات و البنية التحتية يتواجد اغلب هذه المشاريع في مرحلة الإنشاء بمعدل مساهمة ينطلق من 30 % حتى 70 % و تتموقع جغرافيا في وسط الجزائر بمعدل 08 مشاريع قامت شركة الاستثمار ASICOM بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال المساهمة فيها بحصص ذات أغلبية تتراوح بين 53 % و 70 % .

تتميز الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM بمرونة كبيرة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية مقارنة مع الشركات الأخرى الممارسة لنشاط راس المال الاستثماري في الجزائر .

الصندوق الوطني للاستثمار FNI :

مؤسسة مالية عمومية متخصصة مهمتها تمويل الاستثمارات من اجل تحقيق التنمية الوطنية تم إنشائها 1963 تحت مسمى الصندوق الجزائري للتنمية CAD مر الصندوق بعدة تغييرات هيكلية كان آخرها سنة 2011 بموجب قانون المالية التكميلي رقم 11-11 الذي غير تسميته إلى الصندوق الوطني للاستثمار FNI يمتن الصندوق نشاط راس المال الاستثماري من خلال أخذ مساهمات في راس مال المشاريع التالية :

جدول (2-6): المحفظة الاستثمارية لمشاريع المالية FNI

المؤسسة	النشاط	مرحلة التمويل	المنطقة
البنك الجزائري للتجارة الخارجية	خدمات مالية	إنشاء	سويسرا
معهد التكوين البنكي	خدمات	إنشاء	العاصمة
COSIDER	بناء وأشغال عمومية	نمو	العاصمة
TALA Assurance	خدمات مالية	نمو	العاصمة
Axa assurance algerie domage	خدمات مالية	إنشاء	العاصمة
Axa assurance algerie vie	خدمات مالية	إنشاء	العاصمة
Saidal	صناعة كيميائية	إنشاء	العاصمة
رونو الجزائر	صناعة ميكانيكية	إنشاء	العاصمة
Siaha	سياحة	نمو	وهران
Algerian qatari steel	صناعة	إنشاء	جيجل

يتوجه الصندوق الوطني للاستثمار FNI بشكل واضح لتمويل قطاع الخدمات المالية بنسبة 58 % من القطاعات الأخرى يليه قطاع الصناعة بنسبة 18 % .

الجزائر استثمار EL DJASAIR istithmar

شركة راس مال استثماري أنشئت بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بنسبة 70 % والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP بنسبة 30% من راس المال الذي يقدر ب مليار دج تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في 2010/05/11 تتكون المحفظة الاستثمارية للشركة من الاستثمارات التالية :

- نجارة الألمنيوم - صناعة البلاستيك - مركب الحليب ومشتقاته - مذبحة المواشي
 - مركب سيحي علاجي - آلات البناء - معلبات اسماك - إنتاج الأجر- صناعات غذائية - إعلام ألي .
- تمكنت الجزائر الاستثمار مند 2011 من المساهمة في 14 مشروعا استثماريا بمبلغ 719169 مليون دج.

المطلب الثالث محافظ المشاريع الاستثمارية للصناديق غير المقيمة

تلعب صناديق الاستثمار غير المقيمة في الجزائر دورا هاما في تمويل المشاريع من خلال المساهمة بمواردها المالية و كذلك بخبرتها وتجربتها وشبكة علاقتها سنقوم بعرضها فيما يلي :

شركة إفريقيا للاستثمار Africinvest

هي شركة لتسيير صناديق الاستثمار حيث تسيير اكثر من 700 مليون دولار تم جمعها من مستثمرين مؤسساتيين مثل البنك العالمي أو البنك الأوروبي للاستثمار من بين المؤسسات الجزائرية الممولة من طرف شركة أفريقيا للاستثمار نذكر:

Maghreb leasing Algerie / General emballage /SNAX mahboul /SODINCO / NCA
ROUIBA

تمكنت أفريقيا للاستثمار من تحقيق مسار ايجابي من خلال الاستثمار في الجزائر بتمويلها ومرافقتها لشركة ناجحة وعالمية.

مجموعة أبراج Abraj

شركة راس مال استثماري تأسست في 2002 تنشط في الأسواق الناشئة تضم المجموعة اكثر من 20 مكتب قامت بتمويل شركتين مقرهما العاصمة MEDIAQUEST/ CEPRO وشركة مقرها سكيكدة وهي La flèche bleue algérienne

شركة ECP Emerging Capital Partnes :

هي من أهم شركات التسيير الموجهة للاستثمار في القارة الإفريقية تشمل محفظة الاستثمارات في الجزائر الشركات التالية :

djezy اوراسكوم تليكوم الجزائر

شركة اتصالات العامة للتأمينات المتوسطة

خدمات مالية

Lilas شركة منتجات صحية

NCT Necotrans في مجال عتاد البناء

Shresal في مجال عتاد البناء

شركة SWICORP

هي شركة راس مال استثماري واستشارة مالية بدأت نشاطها سنة 2004 تشمل محفظتها مشاريع ممولة في الجزائر كالتالي

Uniceramic صناعة زجاج السيراميك

Altea packaging تصنيع الأغلفة المرنة

Pulsar Mena في مجال العقار

ملخص

رغم كل الجهود المبذولة لشركات راس المال الاستثماري في تمويل المشاريع والتقليل من معدلات البطالة إلى أنها لم ترقى إلى مستوى التمويل المنتظر منها مقارنة مع أدوات التمويل الأخرى في إطار هياكل الدعم والمرافقة التي تطرقنا لها في الفصل الأول .

لكن تبقى البنوك المصدر شبه الوحيد للحصول على التمويل للمشاريع الاستثمارية في الجزائر وهذا راجع إلى حداثة المهنة و عدم معرفة المقاولين باليات تقنية راس المال الاستثماري .

سنتطرق في الفصل الثالث لدور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة بنك التنمية المحلية .

الفصل الثالث دور القطاع المصرفي في

تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة (مساهمة بنك التنمية المحلية)

المبحث الأول: البنوك التجارية

المطلب الأول: نظرة عامة على البنوك التجارية

الفرع الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية و تزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول خاصة إنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر

الفرع الثاني: نشأة وتطور البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام التجار و الصياغ في أوروبا بوضع أموال المودعين مقابل إصدار صكك وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة ولقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات وان أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما افرز الإقراض والاتجار بهاته الأموال المودعة ومن هنا اخذ البنك

بهذا الشكل بدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب بل التطلع إلى الحصول على فائدة وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم العروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517 واخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18 وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات ومع انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع تمويل الشركات وهكذا تم تأسيس العديد من البنوك وإقامة فروعها في كل مكان.

الفرع الثالث: تعريف البنوك التجارية

يعود اصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة BANCO التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود ان البنك هو مؤسسة مالية تصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى فهو وسيط ملزم باستقبال منح إنشاء وتحويل النقود وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بلا نقود.

المطلب الثاني: البنوك التجارية الجزائرية

عدد الوكالات البنكية الناشطة عبر التراب الوطني بلغ 1690 بمعدل وكالة واحدة لكل 26 ألف نسمة وهذا بعيدا عن المعايير العالمية والمقدر بـ 10 آلاف نسمة إن للبنوك الجزائرية دور كبير في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية وهذا م سنتطرق إليه في الفصل الثالث بدراسة حالة في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم .

المبحث الثاني : بنك التنمية المحلية BDL

المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية

لقد تأسس بنك التنمية المحلية بموجب مرسوم رقم 85 - 185 المؤرخ في 30-04-1958

براس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطاوالي ولاية الجزائر
ارتفع راس ماله ليصل إلى 36800000000 دج وهو بنك عمومي خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة
ويعتبر بنك الودائع ويقوم بكل العمليات حسابات جارية توفير قروض ودائع ضمانات كما يقدم قروض قصيرة و
متوسطة و طويلة الأجل لكل القطاعات باستثناء القطاع الفلاحي لوجود بنك متخصص في ذلك

الفرع الأول: تعريف بنك التنمية المحلية وكالة القطب التجاري الظهرة

أنشأت وكالة الظهرة في 12-11-1988 وهي وكالة تابعة لمديرية الاستغلال الجهوية لولاية مستغانم ثم تطورت إلى
أن أصبحت وكالة القطب التجاري الظهرة حاليا يتضمن القطب التجاري خمسة وكالات أخرى هي (وكالة عين
تادلس وكالة بن سليمان وكالة سيدي علي وكالة مازونة وكالة غليزان)

الفرع الثاني: وظائف وأهداف بنك التنمية المحلية

أولا : وظائف بنك التنمية المحلية

- العمليات الكلاسيكية من دفع وسحب وتحويل.
- جمع الموارد .
- استلام ودائع تحت الطلب لأجل معين من كل شخص طبيعي أو معنوي.
- فتح اعتمادات مستنديه.
- تمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار.
- تمويل القروض العقارية.
- تمويل قروض الاستهلاك.
- تمويل النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية.

ثانيا : أهداف بنك التنمية المحلية

- تعبئة كل القروض الممنوحة
- استقبال ودائع تحت الطلب وودائع الأجل
- المشاركة في جمع الادخار الوطني
- تنفيذ كل العمليات المصرفية وهذا من اجل تسيير ومجوداته وتوظيفها

المطلب الثاني: تمويل قرض استثماري

ان تمويل الاستثمارات المحلية يتطلب تدخل البنوك التجارية وذلك بتوفير القروض و الإجراءات الممنوحة للاستثمار و قبل أن نتطرق لدراسة الحالة نعرف القروض كما يلي :

الفرع الأول: تعريف القرض

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن الى المدين يتعين على المدين في نهايتها دفع الدين المستحق عليه إلى الدائن يعرف الاقتصاديون الائتمان على انه تأجير لرأس مال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار فهي التي تتعلق بتمويل الحصول على الآلات و المعدات و هو يعرف بالتمويل المتوسط الأجل إما إذا كان يتعلق بتمويل العقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل ونظرا لصعوبة هذا التمويل تم استحداثه بادخار عمليات القرض الايجاري سنركز في دراستنا على التمويل متوسط الأجل أي تمويل شراء الآلات مخصصة لصناعة غذائية تحميص و تعبئة القهوة

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض في بنك التنمية المحلية

معظم البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء كان شخص طبيعيا أو معنويا ومع ذلك فإننا سنعتمد على الوثيقة الداخلية لبنك التنمية المحلية.

إن بنك التنمية المحلية عندما يتلقى طلبا لقرض مهما كان نوعه يقوم بدراسة معمقة لهذا الطلب بعد توفر الشروط الأزمة في الجهة الطالبة للقرض و الدراسة تكمن في عملية التحليل المالي للمؤسسة لمعرفة تحركات رؤوس أموالها و قدراتها المالية لتسديد ما عليها من ديون في المواعيد المتفق عليها إذ تقوم المؤسسة الطالبة للقرض بتقديم ما يلي :

- ضمانات المقدمة من طرف المؤسسة تختلف قيمتها لدى المصرف لذلك يجب التمييز بين مؤسسات الأشخاص و مؤسسات الأموال ففي حالة ما إذا كانت شركة أشخاص فان أصحاب الشركة ملزمين بدفع الديون حتى ولو كان من أموالهم الخاصة إما بالنسبة لشركة الأسهم فان المساهمين غير مطالبين بدفع الأموال ويلجا البنك في هذه الحالة إلى طلب تعهد كتابي من الشركاء لدفع الدين.
- أقدمية المؤسسة أهمية هذا العنصر تكفي في إمكانية دراسة تطور المؤسسة عبر الزمن.
- إمكانية استمرارية المؤسسة وهذا يرتبط بنوع الشركة ففي شركة الأشخاص وفي حالة وفاة احد الشركاء قد تدخل الشركة أو قد تؤول حصة هذا الشريك إلى احد أبناءه لذلك يجب أخذ بعين الاعتبار عمر الشركاء.

- نشاط المؤسسات متنوع و مختلف من مؤسسة إلى أخرى لذلك يجب تحديد نشاط المؤسسة الطالبة للقرض وتقديم معلومات حول مقرها الرئيسي قنوات توزيعها الأدوات و العتاد المستعمل في الإنتاج والعمال.

الفرع الثالث: شروط البنك لمنح القرض

إن منح القروض يركز في إطار التعامل على عنصر الثقة رغم هذا فلا تمنح القروض إلا بشروط الشروط الاقتصادية هي شروط خاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة و البنك وتحدد العلاقة بينهما و تتمثل هذه الشروط في :

- دراسة ومتابعة الأحداث المالية من حيث وضعيتها وتطور أعمالها.
- دراسة العلاقة الموجودة بين البنك و مسيري المؤسسة الطالبة للقرض من جانب وضعيتها المالية من اجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة
- الشروط الذاتية هذه الشروط لها علاقة بالمستفيد من القرض أي المؤسسة نذكر منها :
- يجب أن تكون في تعاملاتها مصداقية من حيث التعهدات أي أن تبني علاقتها على أساس الثقة
- التأكد من القدرة القانونية لها عن طريق الوثائق المقدمة ومن القدرة التقنية عن طريق إقامة زيارات لها وكذا مناقشاتها معها.

المطلب الثالث: دراسة حالة

الفرع الأول: دراسة ملف القرض

1_ مرحلة تقديم الطلب

تتقدم المؤسسة إلى البنك للحصول على القرض و غالبا ما يتم هذا عن طريق مقابلة شخصية بين ممثل المؤسسة و مصلحة القروض ويكون مرفقا بالوثائق التالية :

الملف الإداري

- القانون الأساسي للمؤسسة
- السجل التجاري
- الرقم التعريف الإحصائي
- البطاقة الضريبية
- المستخرج الضريبي حديثة (اقل من ثلاث اشهر)
- شهادة التحديثات تجاه هيئات الضمان الاجتماعي وتكون سارية المفعول
- عقد الإيجار للمقر الرئيسي
- عقد شراء التجهيزات في حالة الاستيراد

الملف المالي

- الميزانية المالية للمؤسسة خلال الثلاث سنوات الأخيرة
- تقرير محافظ الحسابات
- دراسة اقتصادية تقنية لقرض الاستثمار تتضمن الميزانية المتوقعة للخمس سنوات المستقبلية
- ميزانية مالية استشرافية للسنة المالية الجارية
- الشكل الادخار أو الإرجاع شهري للفترة المقبلة
- الشكل استشرافي للاستيراد المستقبلي

ب_ مرحلة الدراسة

إن دراسة ملف القرض ترتبط بالمحاور التالية :

1-دراسة العناصر العامة

2-تحليل البيانات المتاحة

أولا العناصر العامة يقوم البنك بدراسة موضوع وشكل المؤسسة

_ العامل البشري يعتبر من أهم العوامل التي يتعين دراستها قبل اتحاد أي قرار فهو يتعلق بنزاهة ودرجة حرص المؤسسة بالتزاماتها اثر تعاملها مع الغير العوامل المالية البنك يدرس ويحلل العوامل التي في حوزة المؤسسة والتي تعكس درجة الاستثمار اي ان البنك قبل ان يمنح القرض يجب أن يتأكد من ان الاستثمارات تكون ذات مردودية دراسة المنتج البنك يدرس المنتج من مختلف المظاهر إذ انه يجب أن يعرف إذا كان من الضرورييات او الكماليات وكذلك جودته وأهميته دراسة السوق دراسة ضرورية وتتمثل في دراسة الطلب الأسعار وتغيراتها والمنافسة المحيط

الاقتصادي وهو الوضعية الاقتصادية للبلاد إذ أن البنك يجب أن يأخذ في الحساب تأثير الاتجاهات الاقتصادية التي تعيشها البلاد وهذا يؤثر سلبا أو إيجابا على المؤسسة

ثانيا: تحليل البيانات المتاحة

ينبغي تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل حتى يتسنى اتخاذ القرار السليم بشأن الاقتراض وعادة ما يستهدف التحليل للحصول على الإجابات للأسئلة التالية :

- هل يتعارض طلب الاقتراض مع تشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو سياسة البنك الخاصة بالإقراض
- ما هو حجم المخاطر المترتبة على اقتراض العميل؟
- هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟
- ما هو حجم العائد المطلوب على القرض؟

الفرع الثاني: قرار منح القرض

بعد دراسة ملف القرض يوضع هذا الأخير على طاولة لجنة القروض بالوكالة و المكونة من مدير القطب التجاري و نائب مدير المؤسسات و المسير التجاري تقوم هذه اللجنة بمناقشة و تحليل الملف و من ثم اتخاذ القرار إما ايجابيا مع وضع الشروط و الضمانات أو سلبا مع التعليق يقوم البنك بإبلاغ صاحب الطلب كتابيا بالقرار في الحالة التي يكون فيها القرار ايجابيا تعطى مهلة مذكورة في النص الكتابي هذه المهلة تمنح لصاحب الطلب لجمع كل الضمانات و الشروط بعد استقاء كل الضمانات و الشروط ترسل هذه الأخيرة الى مصلحة التصديق على الضمانات و الشروط و لا تتم تعبئة القرض إلا بعد المصادقة على الضمانات و استقاء الشروط و فيما بعد يبقى من الضروري متابعة القروض بعد التعبئة و ذلك لضمان سداد اصل القرض و فوائده و في المواعيد استحقاقها و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنب وقوعها

الفرع الثالث: لمحة عن المؤسسة الاقتصادية الممولة و احتياجاتها

في هذه الدراسة أخذنا كمثال على عملية التمويل مؤسسة ذات طابع صناعي و هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد تنشط في مجال تحميص القهوة و تعليبها.

صاحب هذه المؤسسة شاب طموح قام بتأسيس مؤسسته في سنة 2005 عبر تحصله على قرض في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل ثلاثي من طرف بنك التنمية المحلية و وكالة الظهرة بمبلغ 2500000 دج و قام بتسديده في الأجل المتعاقد عليها ثم توجه مرة أخرى للوكالة لطلب توسعة المشروع .

وافق البنك على التوسعة و منح للمؤسسة مبلغ 5000000 دج

بقيت المؤسسة تنشط وتحقق رقم أعمال جيد ومتطور من سنة إلى أخرى ما مكنه من تسديد القرض الثاني في الأجل المتعاقد عليها بدون أي إشكال.

طموح هذا الشاب لم يتوقف على ما أنجز وبدأ مرحلة أخرى في البحث على توسيع محله الصناعي وطلب قطعة ارض في إطار المناطق الصناعية وقام ببناء مصنع صغير على مساحة 500م

بأمواله الخاصة بمبلغ 56 000 000 دج

بعد هذه المرحلة اتجه صاحب المؤسسة للبنك من أجل تمويل شراء الآلات والعتاد الجديد حسب فاتورة نموذجية بمبلغ 93 650 000 دج بطلب قرض بمبلغ 41 800 000 دج والباقي بمساهمة شخصية

دراسة ملف القرض

كانت الدراسة حسب المعايير السابقة الذكر المؤسسة معروفة لدى البنك وتاريخها منذ حصولها على أول تمويل وما تبعه من تمويل ثاني وحجم رقم الأعمال المستوطن لدى الوكالة و حجم تطور المؤسسة من سنة إلى أخرى بزيادة رقم أعمالها وتوسع شبكة مبيعاتها عبر الولاية بفتح نقطتين بيع جديدتين وحتى خارج حدود الولاية مع فتح فروع ونقاط بيع آخر زيادة على دراسة الجدوى الاقتصادية ودراسة السوق من ناحية الجودة والمنافسة هناك عامل آخر هو مستوى الاندفاع المالي للمستثمر بمبلغ يفوق مبلغ القرض مرتين وهذا يجعل عامل المخاطرة للبنك ضئيل .

جدول(3-1) الاهتلاك للقرض

التاريخ	مبلغ الاستحقاق	الاهتلاك	فوائد على عاتق الزبون	فوائد على عاتق الخزينة	الرسم على القيمة المضافة	نسبة الفائدة	الباقى للدفع
21/06/30	261223 ,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
21/09/30	261223,88		261223 ,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
21/12/30	261223,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
22/03/30	261223 ,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
22/06/30	261223,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
22/09/30	261223,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
22/12/30	261223,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
23/03/30	261223,88		261223,88	313526,12	0	5,5	41800000,00
23/06/30	2351223,88	2090000,00	261223,88	313526,12	0	5,5	39710000,00
23/09/30	2338162,88	2090000,00	248162,68	297849,82	0	5,5	37620000,00
23/12/30	2325101,49	2090000,00	235101,49	282173,51	0	5,5	35530000,00
24/03/30	2312040,29	2090000,00	266497,21	266497 ,21	0	5,5	33440000,00
24/06/30	2549800,00	2090000,00	459800,00		0	5,5	31350000,00
24/09/30	2521062,50	2090000,00	431062,50		0	5,5	29260000,00
24/12/30	2492325,00	2090000,00	402325,00		0	5,5	27170000,00
25/03/30	2463587,50	2090000,00	373587,50		0	5,5	25080000,00
25/06/30	2434850 ,00	2090000,00	344850,00		0	5,5	22990000,00
25/09/30	2406112 ,50	2090000,00	316112,50		0	5,5	20900000 ,00
25/12/30	2377375 ,00	2090000,00	287375,00		0	5,5	18810000,00
26/03/30	2348637 ,50	2090000,00	258637,50		0	5,5	16720000,00
26/06/30	2319900 ,00	2090000,00	229900,00		0	5,5	14630000,00
26/09/30	2291162,50	2090000,00	201162,50		0	5,5	12540000,00
26/12/30	2262425 ,00	2090000,00	172425,00		0	5,5	10450000 ,00
27/03/30	2233687 ,50	2090000,00	143425,00		0	5,5	8360000,00
27/06/30	2204950 ,00	2090000,00	114950,00		0	5,5	6270000,00
27/09/30	2176212 ,50	2090000,00	86212,50		0	5,5	4180000,00
27/12/30	2147475,00	2090000,00	57475,00		0	5,5	2090000,00
28/03/30	2118737,50	2090000,00	28737,50		0		
	48746619,38	41800000,00	6946619,38	3686255,62			

لقد استفاد المستثمر من عدة حوافز مالية و جبائية وذلك في إطار تطوير وتدعيم الاستثمار المنتهج من طرف الدولة وكل مؤسساتها

- تخفيض في نسبة الفائدة البنكية %3 والفرق بين المعمول به تتحمله الخزينة العمومية وهو مبين في جدول الاهتلاك بمبلغ "3686255,62 دج

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على الخدمات البنكية (الفوائد)

خاتمة:

انطلاقاً من التحليل الذي تطرقنا إليه في هذه المذكرة يمكن القول أن الأزمات والاضطرابات التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال تبنيه النظام الاشتراكي والتي كانت مرفقة بتدهور البنى التحتية للاقتصاد ومشحونة بفشل أغلب السياسات التنموية المتبعة، وضعت أمام حتمية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق القائم على سياسات التحرير الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الخاصة. وفي هذا الإطار تبنت الدولة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية هدفت من خلالها إلى توفير الإطار القانوني والتشريعي للقطاع الخاص، وإنشاء العديد من أجهزة الدعم التي سعت من خلالها إلى توفير الشروط الضرورية لمساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته.

إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة في مجال دعم الاستثمارات وبعد مرور أكثر من 20 سنة، تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة ولا تعكس بالقدر الكافي الجهود التي تبذلها الدولة، بالنظر إلى مناخ الأعمال الذي لا يزال يشكل حجر عثرة سير الأعمال، وبالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر إدراجها في كل مرة، إلا أنها لم تحسن من مكانتها وترتيبها الدولي، بل صنفت في المراتب الأخيرة عربياً دولياً، وهذا ما توصلنا إليه من خلال قراءة أهم التقارير الدولية المنجزة حول مناخ الأعمال.

كما أن غياب ثقافة العمل المقاولاتي في أوساط الشباب الجزائري تعتبر من العوامل التي أثرت على ضعف الاستثمارات، حيث نجد أن دافع معظم المقاولين لإنشاء مؤسسة هو الرغبة في الحصول كسب مادي سريع والخروج من دائرة البطالة، كما أن أغلب المقاولين الجزائريين لا يمتلكون مؤهلات علمية والخبرة المهنية لإدارة المشاريع، وهو ما يفسر تزايد المشاريع الخدمائية التي لا تتطلب مؤهلات علمية وخبرة مهنية على حساب القطاعات الإنتاجية القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، والخروج من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني. ولا يمكن أن ننسى تحديات التمويل والمرتبب بفشل السياسات السابقة في جلب رأسمال الأجنبي وحتى المحلي عبر امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك فعلى أصحاب القرار اتخاذ جملة من إجراءات السريعة وتغير نمط تسير الاستثمارات والبحث عن مصادر تمويل متعددة وضخها في مشاريع مثمرة وذات مردودية عالية

التوصيات: وبناء على النتائج المتوصل إليها يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل نشاط الاستثمارات وترقية ديناميكية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر من خلال

أولاً: سياسة الاستثمار

✓ التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر تشجيع المبادرات الفردية ونشر ثقافة المقاولاتية وإنعاش الحس المقاولاتي عند الشباب؛

- ✓ وضع اتفاقيات مع الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى التعريف بآليات دعم المقاولاتية والخدمات التي تقدمها وشرح كيفية إنشاء مؤسسات استثمارية وضمان سيرورة نجاحها وسيرها، بما يسمح بتطوير الثقافة المقاولاتية لدى الباحثين وخريجي الجامعات؛
 - ✓ العمل على وضع برامج تكوين لمستخدمي الوكالات والمتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب في مختلف مراحل المرافقة: الاستقبال، مبادئ دراسات الجدوى، الجانب الإداري، جانب التسيير، والتسويق...؛
 - ✓ العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الهيئات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل فيما بينها؛
 - ✓ إنشاء مراكز معلومات محلية تعمل على توفير مختلف المعلومات التي يحتاجها المقاول عن قطاعات النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار المتاحة على المستوى المحلي ومختلف المعلومات المتعلقة بالأسواق وتطورها؛
 - ✓ توجيه المشاريع الجديدة في مختلف الفروع الاقتصادية حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛
 - ✓ تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم إنشاء المؤسسات وتوسيعها لتغطي كافة ولايات الوطن؛
 - ✓ التخفيف من الإجراءات الإدارية، الوثائق والتراخيص الضرورية لإنشاء المؤسسة والمدة التي تستغرقها.
 - ✓ دعم السياحة بمشاريع ذات جودة عالمية مع تهيأت المعالم الأثرية لجلب السائح الأجنبي إنشاء أقطاب اقتصادية كبيرة لدفع عجلة الإنتاج تدعيم المؤسسات في إطار سياساتها للتصدير خاصة بوابة إفريقيا
 - ✓ تدعيم البنى التحتية وتهيأت الهياكل الاقتصادية.
 - ✓ إنشاء وتوسعة الهيئات الاقتصادية لتشجيع روح المبادرة قصد تحسين مناخ الاعمال.
- ثانيا : سياسة التمويل**
- ✓ العمل على خلق مناخ ملائم لجلب الرأسمال الأجنبي.
 - ✓ توسيع شبكة البنوك وجعلها تغطي النسبة الديموغرافية المعتمدة عالميا .
 - ✓ العمل على الشمول المالي للمواطنين.
 - ✓ فتح بنوك تجارية خارج الوطن لجلب رؤوس أموال جديدة .
 - ✓ إصلاح المنظومة البنكية مع تنويع المنتجات لجلب مصادر تمويل جديدة مثل الصكوك الإسلامية .
 - ✓ تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في تسهيل الإجراءات مع البنوك، مع العمل على تنويع مصادر التمويل؛

✓ وضع آليات جديدة للجباية عبر إعفاء المستثمرين من الضرائب لمدة زمنية محددة مقابل أن يقوم المستثمر بتمويل مشاريعه بأمواله الخاصة .

كانت هذه بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تدعيم سياسات الاستثمار في الجزائر وتساعد على رفع تحديات التمويل.

مستخلص الدراسة

عالجنا من خلال دراستنا هذه موضوع سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التمويل، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بمختلف جوانبها وتحقيق هدف هذه الدراسة الذي كان الوصول إلى تبيان مدى تأثير مختلف السياسات الاستثمارية في بلوغ أهداف الدولة الاقتصادية، واستخدام المصادر التمويلية المتاحة، وعليه وما استخلصناه هو انه على الرغم من كل الجهود المبذولة يجب الاستثمار وفتح المجال للمتعامل المحلي والأجنبي مع وضع سياسة تمويلية شاملة داخلية و خارجية تشمل استقطاب الكتلة المالية في السوق الموازية و راس المال الأجنبي .

الكلمات المفتاحية : سياسة الاستثمار --- مصادر التمويل --- التمويل---الاستثمار---بنك التنمية المحلية

nous avons abordés dans notre étude la politique d'investissement en Algérie et le défis de financement ,et nous avons essayé de nous familiariser avec ces divers aspects et atteindre l'objectif de cette étude qui était d'obtenir une indication de l'aspect des différentes politiques d'investissement dans la réalisation des objectifs économiques du pays et l'utilisation des sources de financement disponibles.

en conséquence ,ce que nous avons conclu ,c'est que malgré tous les efforts il doit élargir et diversifier les investissements et ouvrir l'espace pour les concessionnaire locaux et étrangers avec le développement d'une politique globale de financement interne et externe qui comprend l'attraction de la masse financière sue le marché parallèle et des capitaux étrangers.

Mots clés:politique d'investissement-Sources de financement-financement-investissement--Banque de développement local

قائمة الهوامش والمراجع

1. مراد محفوظ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 121.
2. المرسوم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة في 07 أكتوبر 1980، ص 1513.
3. المرسوم 88-192 في 04 أكتوبر 1988 يتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 05 أكتوبر 1988، ص 1374.
4. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، أيام 18-24 جانفي 2004، ص 172.
5. القانون رقم 90-10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990، ص 520.
6. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 05 أكتوبر 1993، ص 03.
7. الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 03 سبتمبر 1995، ص 03.
8. عثمان بوزيان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 771.
9. سكينه بوفامة، ورايح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 76، 2006، ص 10.
10. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 04.
11. Office national des statistiques, **premier recensement économique 2011**, résultats définitifs de la première phase, série statistiques économiques n 172, Alger, juillet 2012, p 13.
12. International bank for reconstruction and development, The World Bank , **doing business 2012**, site Internet: www.worldbank.org.
13. Rosa Aknine Souidi, M. Yacine Ferfera, **entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie**, revue économique et gestion, n14, université Sétif, 2014, p 73.
14. المرسوم التنفيذي رقم 09-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 07 جويلية 1994، ص 06.
15. المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 08 جانفي 2004 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة في 11 جانفي 2004، ص 05.
16. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص 12.
17. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 05.
18. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يحدد إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 23 جانفي 2004، ص 08.
19. سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقالة النسوية بالجزائر دراسة ميدانية على عينة من المقالات، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015، ص 173.
20. -الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994.

21. وزارة الصناعة و المناجم النشوية الإحصائية رقم 36 ص 06 ابريل 2020.

22. وزارة الصناعة و المناجم النشوية الإحصائية رقم 36 ص 16 ابريل 2020.

23. مجلة دراسات اقتصادية العدد رقم 04 المجلد 1 - جوان 2017 .

24. Le capital investissement enjeux perspectives, bouatouata kamel eddine : grand-Alger
livre

25. FNI, rapport amel du 2014,P 11 et 17

مواقع الانترنت

26. www.Andi.dz

27. www.sofinance.dz

28. www.abrrajgroupe.dz

29. www.asicom.dz

30. www.eldjazairia